ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

صفقة القرن

فرص وتحديات السلام في الشرق الأوسط

ملفات خاصة
يوليو - ٢٠١٩

www.ecsstudies.com
\ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

إشراف وتحرير
اللواء/محمد إبراهيم

مجموعة العمل
أ. أحمد عليبة
د. توفيق اكليمندوس
د. خالد حنفي
د. سعيد عكاشة
د. صبحي عسيلة
د. محمد جمعة
د. محمد كمال
د. مجدي صبحي

صفقة القرن

فرص وتحديات السلام في الشرق الأوسط

ملفات خاصة
يوليو ٢٠١٩

١٠٠ شارع الميرغني - مصر الجديدة – القاهرة
تليفون: ٢٢٦٩٠٥٨٦١-٢٢٦٩٠٥٨٦٢-٢٢٦٩٠٥٨٦٣
Email: info@ecsstudies.com
www.ecsstudies.com

: صفقة القرن ... إلى أين يتجه السلام؟ ٥

أولاً: صفقة القرن.. ملامح وسياقات ٧

١-المبادئ الحاكمة للصفقة .. حلول جديدة تقفز على الواقع ٧

٢-خطة «كوشنير» بالمنامة .. محفزات اقتصادية وتحديات متعددة ٧

٣-السلام الاقتصادي .. هل ينجح الآن بعد تجارب فاشلة؟ ٩

-سياقات الصفقة .. رؤى متباينة لتوقيت نضج التسوية

ثانياً: اتجاهات أطراف صفقة القرن: ١٥

١-الموقف الإسرائيلي ١٥

٢-الموقف الفلسطيني ١٧

٣-الموقف العربي ١٨

٤-الموقف الأردني ١٨

٥-الموقف الأمريكي ١٨

٦-الموقف الأوروبي ١٨

٧-الموقف الروسي ١٩

-الموقف الإيراني ٢٠

ثالثاً: رؤى تقييمية لمسار التسوية ٢٢

١-خبرات الشرق الأوسط تجاه مسار التسوية ٢٢

٢-الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي ٢٤

٣-تطور الوساطة الأمريكية ما قبل وبعد ترامب ٢٥

٤-سياسة الصفقات .. وفرص إحلال السلام ٣٠

-التحديات المثارة أمام صفقة القرن ٣١

رابعاً: الموقف المصري تجاه صفقة القرن ٣٢

١-محددات حاكمة ٣٢

٢-سيناء والصفقة ٣٢

-مصر وقطاع غزة ٣٣

خامساً: مرفقات أساسية ٣٤

١-خريطة الضفة الغربية ٣٥

٢-التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية ٣٦

٣-أهم التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية ٣٧

٤-معطيات المشهد الاقتصادي الفلسطيني ٢٠١٨ ٣٨

٥-مدينة أبو ديس الفلسطينية ٣٩

٦-وضع اللاجئين الفلسطينيين ٤٠

٧-نصيب الدول العربية والضفة الغربية وغزة التمويلي من صفقة القرن ٤١

٨-الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية ٤٢

- لم يلبث الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» أن بدأ دورته الرئاسية الأولى حتى شَرَع في تشكيل مجموعة خاصة تعمل على صياغة خطة سلام لحل القضية الفلسطينية، سوّقت لها الولايات المتحدة، بدعوى أنها الحل الأمثل لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وأنها «صفقة القرن»، رغم أنها لم تطرح بشكل كامل بعد، ولم تنفك عن ارتباطاتها أو سياقاتها الإقليمية المتسارعة التي فرضت على واشنطن تأجيل الإعلان عن الصفقة مرة تلو أخرى.

-قام على صياغة «خطة السلام الأمريكية» أو «USA PEACE PLAN» طاقم مكون من ثلاثة أفراد مقربين من الرئيس دونالد ترامب عملوا كأعضاء في حملته الانتخابية الناجحة، وهم (صهره) جاريد كوشنير، وجيسون جرينبلات، وديفيد فريدمان، حيث قام هذا الطاقم بجولات متعددة في المنطقة التقوا خلالها مع العديد من القادة على فترات متفاوتة في كلٍ من: مصر، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والأردن، والسعودية، والإمارات، ودون أن تتجرد أيديولوجياتهم الدينية الواضحة في حديثهم أو ممارساتهم السياسية، التي كان آخرها زيارة فريدمان وجرينبلات لإسرائيل، وتدشين ما سُمي «نفق الحج اليهودي» بالقدس، ولا ننسى أن ثلاثتهم قد تخرجوا من مدارس تلمودية.

- وبالتالي تبينت مجموعة من الملامح التي تصف طبيعة صفقة القرن، أو تقترب من أطرها ومبادئها الحاكمة، فقد اشترك الثلاثة في مجموعة من الأفكار أثناء صياغتهم لعملية السلام، كان أهمها أنه لا حاجة إلى الخبرة السياسية من أجل صياغة صفقة ناجحة، كما لا يمكن فرض حل لا يرضي إسرائيل أو يستوفي اشتراطاتها السياسية والأمنية، والأهم من ذلك أن الصفقة لا بد أن ترتكز على مبادئ اقتصادية ومالية بحتة، أو ما يعرف باسم السلام الاقتصادي. كما لم يَخْفَ أن واشنطن أعلنت موقفها المتحيز لإسرائيل إزاء الملفات الأساسية في القضية الفلسطينية، مثل: القدس، وحق العودة، وتوطين اللاجئين.

- ولا شك أن ارتكاز صفقة القرن على المبادئ الاقتصادية يدفعنا فورًا إلى الإشارة إلى «مؤتمر المنامة»، الذي دعا إليه البيت الأبيض وعقد يومي ٢٥ و٢٦ يونيو ٢٠١٩، مرتكزًا على أهمية الشق الاقتصادي (الشق الأول) للصفقة، واعتبار الشق السياسي هو الجزء الثاني من الصفقة (المؤجل الإعلان عنه حتى الآن)، حيث جاء المؤتمر كحل مقترح يقفز على الواقع، سعى فيه جاريد كوشنير جاهدًا لتوظيف المعطيات الاقتصادية الفلسطينية المتواضعة للغاية لاستنفار الموافقة الفلسطينية على الصفقة فيما بعد أثناء الإعلان عن الشق السياسي مع إعطاء بعض الدعم المادي المحدود لبعض الدول العربية (مصر، الأردن) الذي ستوفره دول الخليج أساسًا.

- تستمر الولايات المتحدة في تأجيل الإعلان عن الخطة السياسية لصفقة القرن، لارتباط ذلك برهان أمريكي على نجاح «بنيامين نتنياهو» في تشكيل ائتلاف حكومي جديد ومستقر في إسرائيل، وهو ما يعني بالضرورة أن الإعلان الأمريكي للخطة هو أمر حتمي.

- وخروجًا من التفاصيل والنتائج التي أحاطت بمؤتمر المنامة وخطة كوشنير الاقتصادية، والانتقال إلى البحث في فلسفة هذا المؤتمر؛ نجد أن الأمريكيين اعتمدوا في اقترابهم للسلام في الشرق الأوسط على «السلام الاقتصادي»، في محاولة لاستلهام التجربة الأوروبية ودور البعد الاقتصادي فيما وصلت إليه بعد مآسي الحرب العالمية الثانية. وظل هذا البعد الاقتصادي يرافق السياسة الإسرائيلية في إدارتها للصراع مع الفلسطينيين، وفي النهاية لم ينجح هذا النهج لمجموعة من الأسباب؛ أهمها حرص إسرائيل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي، أي السيطرة على السياستين النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية.

- هذا الحصار السياسي والاقتصادي الذي تمارسه إسرائيل على الفلسطينيين، والذي رافقه تحيز أمريكي واضح للسياسات الإسرائيلية، دفع السلطة الفلسطينية إلى اعتبار الولايات المتحدة وسيطًا غير نزيه، لا سيما وأن سلوك ترامب انطوى تدريجيًّا على محاولة تصفية أسس وثوابت القضية الفلسطينية. لذا لا يمكن اعتبار الوضع الإقليمي الراهن هو الوضع الناضج لاستقبال خطط السلام الأمريكية، سواء الشق الاقتصادي أو السياسي. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى اتجاهات أطراف صفقة القرن، أي مواقف الدول المعنية أو المهتمة بالقضية، وهي: الموقف الإسرائيلي، الموقف الفلسطيني، الموقف العربي، الموقف الأردني، الأمريكي، الأوروبي، الروسي، الإيراني.

- تتناول هذه الدراسة تقييم «مسار التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي» من خلال الاقتراب من المفهوم بصورة تأريخية، وكذا تقييم الرؤية الأمريكية للصراع العربي-الإسرائيلي، وتطور الوساطة ما قبل ترامب وبعده، والحكم على فرص نجاح الصفقة من خلال عرض آليات صفقة القرن، ثم عرض التحديات المثارة أمام الصفقة؛ والتي يأتي أهمها الموقف الفلسطيني الرافض للصفقة، والموقف العربي الذي ما زال يتمسك بالثوابت الفلسطينية.

- وفي النهاية، أفردت الدراسة عرضًا شاملًا للموقف المصري تجاه صفقة القرن، من خلال تقديم ثلاثة محاور، هي: المحدِّدات الحاكمة للموقف المصرى، وارتباط وضع تصور لوضع سيناء من صفقة القرن إذ قد ترتبط سيناء بالخطة ا حدود التماس بين مصر وقطاع غزة.

-وقد خلُصت الدراسة إلى العديد من التقييمات والنتائج، أهمها ما يلي:

» توقع إصرار الولايات المتحدة على تنفيذ الصفقة حتى لو تأجل طرحها، وضرورة الإعداد الجيد من جانبنا لأية خلافات قد تنشأ مع واشنطن.

» التعامل مع الصفقة باعتبارها خطة سلام قابلة للحوار، وإبداء الملاحظات عليها دون رفضها كلية.

» التنسيق مع الدول العربية لتشكيل موقف عربي موحد أو شبه موحد تجاه الصفقة.

» أهمية استمرار الموقف المصري المعلن والمؤيد للقضية الفلسطينية، مع تقديرنا لعدم تغير الموقف الفلسطيني تجاه الصفقة ومراحلها.

» التعامل المصري بأسلوب تكتيكي مع مراحل الصفقة دون تغيير في الثوابت كما تعاملنا مع مؤتمر المنامة، الذي لم نُبدِ معه الالتزام بأية تعهدات محددة.

» إدماج أية مشروعات اقتصادية مزمعة في سيناء في منظومة الأمن القومي المصري، وبما يحقق مصالحنا في

١- المبادئ الحاكمة للصفقة.. حلول جديدة تقفز على الواقع:

في ضوء التصريحات المختلفة التي أعلنها طاقم العمل الأمريكي في أكثر من مناسبة، يمكن القول إن ثمة مجموعة من المبادئ الرئيسية التي استندت عليها الصفقة، والتي يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

المبدأ الأول: أن كافة الحلول القديمة لم تنجح في إنهاء الصراع، وبالتالي كان لا بد من التفكير في حلول جديدة غير تقليدية يمكن أن تكون أكثر فعالية من ذي قبل، وهو ما سيتطلب تنازلات متبادلة قد لا تَرضى عنها أطراف النزاع، ولكنها تبقى ضرورية للحل.

المبدأ الثاني: أن الوضع الراهن في المناطق العربية المحتلة، أو بعبارة أدق الأمر الواقع هناك، سوف يكون أحد أهم أسس الصفقة، بحيث إن التغييرات التي حدثت على الأرض لن يتم تجاهلها، وستكون حاضرة بقوة في مضمون الصفقة وتفصيلاتها.

المبدأ الثالث: أن الأمن الإسرائيلي يعتبر العامل الرئيسي الذي تستند عليه الصفقة، باعتبار أن ضمان أمن إسرائيل يُعد التزامًا أمريكيًا لن يقبل أي تنازل جوهري، سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

المبدأ الرابع: أن التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة «فكرة السلام الاقتصادي» تُمثل أحد المفاتيح الرئيسية للصفقة مقارنة بالجانب السياسي والتسوية السياسية التي يمكن أن تأتي في مرحلة تالية أو متأخرة نسبيًا بعد وضوح النتائج الاقتصادية على الأرض.

المبدأ الخامس: أن مبدأ حل الدولتين لا يُعد بمثابة المبدأ المقدس لحل القضية الفلسطينية، ولكن قد يكون هناك اقتراب من هذا المبدأ، بمعنى القبول بإقامة دولة فلسطينية ولكنها ليست بالشكل الذي يتصوره العرب والفلسطينيون.

المبدأ السادس: أن هناك بعض القضايا التي تُسمى قضايا الوضع النهائي، مثل القدس واللاجئين، لا يمكن حلها طبقًا للرؤية العربية؛ فالقدس بشكلها الحالي أصبحت عاصمة لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم. كما أن مشكلة اللاجئين يمكن حلها من خلال تنفيذ إجراءات أخرى مثل سياسة التوطين، أي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المتواجدين فيها. ويمكن أن توفر الولايات المتحدة الدعم المادي اللازم لهذا التوطين.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الصفقة هي رؤية أمريكية للحل، تقفز بعيدًا عن مقررات الشرعية الدولية، وعن الرؤية العربية المتمثلة في مبادرة السلام العربية، وهي رؤية تُسقط مبدأ الدولة المستقلة ذات السيادة والمتواصلة الأطراف وعاصمتها القدس الشرقية. كما تُسقط أيضًا أهم قضيتين من قضايا الوضع النهائي، هما: القدس، واللاجئون. كما تُعطي مسألة أمن إسرائيل أولوية على ما عداها من اعتبارات، وبالتالي لا يتبقى أمام الفلسطينيين سوى ما يمكن تسميته «شبه دولة» أو «دويلة» منزوعة من أهم مقوماتها الرئيسية، بالإضافة إلى التركيز على لال ورشة عمل اقتصادية تجمع الأطراف المعنية.

٢- خطة كوشنير (مؤتمر المنامة).. محفزات اقتصادية وتحديات متعددة:

أعلن جاريد كوشنير العديد من التفصيلات الخاصة بالقضايا التي ستتم مناقشتها في مؤتمر البحرين المزمع عقده في المنامة يومي الخامس والسادس من عشرين يونيو الجاري، ويمكن القول إن هناك إطارين رئيسيين لما أعلنه كوشنير:

الإطار الأول: أن واشنطن عازمة على السير في الصفقة حتى نهايتها بالشكل الذي تحدده وتراه مناسبًا وهو التركيز على الجانب الاقتصادي كأولوية أولى، ثم بحث الجانب السياسي وهو أمر لا رجعة فيه من وجهة نظرها.

الإطار الثاني: أن مؤتمر المنامة لم يُعقد من فراغ، بل إن هناك دراسات اقتصادية متعددة سبقته حددت أهم

في ضوء التفصيلات التي أعلنها كوشنير لخطته الاقتصادية والتي شبهها بمشروع مارشال الذي طرحته واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية، من المهم الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات أهمها ما يلي:

تحديد تفصيلي لعدد المشروعات التي سيتم تنفيذها (عدد ١٧٩ مشروعًا)، وطبيعة هذه المشروعات التي ستركز بصورة واضحة على البنية التحتية.

تحديد واضح للدول التي سيتم منحها دعمًا ماليًا لإقامة المشروعات المختلفة بها، وهي: مصر، والأردن، ولبنان، مع من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تحديد مبلغ قيمته ٥٠ مليار دولار كحجم مقترح لتمويل هذه المشروعات يتم إنفاقه على مدار عشر سنوات على أن يتم إنشاء صندوق استثماري متعدد الأطراف لهذا الغرض.

أن الدول الخليجية أساسًا هي المنوط بها توفير هذا المبلغ المحدد، مع إمكانية البحث عن جهات مانحة أخرى، وكذا القطاع الخاص.

تحديد تفصيلي لقيمة الدعم المادي الذي سيمنح لكافة الأطراف المستفيدة من أجل تنفيذ المشروعات التي سيُتفق عليها (٢٨ مليار للضفة وغزة - ٩ مليارات لمصر - ٧ مليارات للأردن - ٦ مليارات للبنان).

إنشاء ممر يربط بين كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن أيضًا إنشاء خط سكة حديد بينهما.

توفير مليون فرصة عمل للفلسطينيين في الضفة وغزة، مع زيادة الناتج الإجمالي المحلي ضعفين، وكذا خفض نسبة الفقر إلى النصف.

دعم قطاع السياحة الفلسطيني

وفي الوقت نفسه، فقد نصت الخطة بوضوح على منطقة سيناء، حيث أشارت إلى أنه ستتم إقامة بعض المشروعات في شبه جزيرة سيناء، بشكل يُمكن أن يفيد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة من هذه الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، اعترف كوشنير بأنه من غير الممكن الدفع بهذه الخطة الاقتصادية إلى الأمام دون حل القضايا السياسية التي ستتم مناقشتها في مرحلة لاحقة، ولكن من المهم أن توافق الأطراف على هذه الخطة أولًا ثم يتم

من خلال القراءة المبدئية لخطة كوشنير نشير إلى ما يلي:

أن الإدارة الأمريكية سوف تواصل طرح صفقة القرن على مراحل، بدأت بهذا الجزء الاقتصادي في هذه المرحلة، ثم يليه طرح الجزء السياسي في نهاية العام، وبعد أن تكون الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد تشكلت بالفعل، كما لا يزال نتنياهو هو المرشح المفضل من جانب واشنطن.

تم تقسيم مجالات ونطاق عمل الخطة بين دول داعمة (الخليج) وأطراف مستفيدة (ثلاث دول هي: مصر، والأردن، ولبنان)، والموقع الرئيسي لتنفيذ معظم الخطة (الضفة الغربية، وغزة)، ثم رقابة ومتابعة لمجالات الإنفاق (الصندوق الاستثماري الدولي).

هناك محاولة أمريكية لتقديم مجموعة محفزات، وخاصة للفلسطينيين، أملًا في أن توافق عليها السلطة الفلسطينية في مرحلة لاحقة، أو أن تدفع الشارع الفلسطيني للضغط على السلطة من أجل القبول بها.

هناك تلميح أمريكي إلى أنه يدرك صعوبة تنفيذ الخطة دون وجود أفق سياسي، وهو ما يشير أيضًا إلى محاولة إغراء السلطة بقبول الخطة، أو عدم رفضها بصورة مطلقة حتى يمكن التحرك في الجانب السياسي في مرحلة قادمة.

أن المبلغ المحدد لتنفيذ الخطة لا يتماشى مع الطموحات الكبيرة التي ترغب من خلالها واشنطن في تغيير الواقع الاقتصادي الحالي في الضفة وغزة، والتي ستحصل السلطة بمقتضاها على ٢٥ مليار دولار فقط على مدار عشر سنوات، مع استمرار التساؤل حول مدى قدرة وقبول دول الخليج بتوفير هذا التمويل، وبالتأكيد تمويل آخر في مراحل قادمة.

أن فكرة إنشاء ممر بين قطاع غزة والضفة الغربية، هي جزء من اتفاق أوسلو، وقد سبق وتم تنفيذه بالفعل عام ١٩٩٩، ولكنه توقف على فترات في أعقاب الانتفاضة الثانية.

هناك نوع من الإحراج للدول التي تم النص على أن تكون مستفيدة من الخطة، حيث يبدو الأمر أنها ستكون العنصر المساعد في تنفيذ صفقة يرفضها الفلسطينيون، وسوف تثار هناك العديد من التساؤلات حول الثمن التي ستدفعه هذه الدول مقابل موافقتها على الخطة أو على الصفقة، ومدى ارتباط ذلك بموضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المقيمين بها، خاصة الأردن ولبنان.

تعمدت الخطة تجاهل الحديث حول مدينة القدس، وهل ستقام فيها مشروعات أم لا؟ وكذا أين سيتم تنفيذ هذه المشروعات في المناطق الثلاث التي تقسم الضفة الغربية؟.

هناك تساؤل رئيسي يتمثل في كيفية البدء في تنفيذ مشروعات اقتصادية في غزة في ظل حكم حركة حماس، وسيطرتها تمامًا على كافة مقدرات الأمور في القطاع. كما أن هذه الخطة ستزيد تمسك حماس بالقطاع حتى لا تترك مثل هذه المزايا -إذا تحققت- للسلطة الفلسطينية.

عدم وجود دور لإسرائيل أو للولايات المتحدة فى عملية تمويل هذه الخطة تأكيدًا لمبدأ الرئيس ترامب بأن الدول

٣ - السلام الاقتصادي.. هل ينجح الآن بعد تجارب فاشلة؟

لا شك أن محاولة إطلاق السلام في المنطقة من بوابة الاقتصاد أو ما يُعرف باسم «السلام الاقتصادي» تراود مخيلة الإسرائيليين منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي. إذ كانت البداية مع الطرح الذي تبناه شيمون بيريز في محاولة لاستلهام التجربة الأوروبية ودور البعد الاقتصادي فيما وصلت إليه بعد مآسي الحرب العالمية الثانية، وهو الطرح الذي كان عنوانه الشرق الأوسط الجديد، إذ كان يرى أن السلام ممكن من خلال عملية اقتصادية واسعة تشارك فيها دول الإقليم العربية تحقق فائدة متبادلة للاقتصاد الإسرائيلي وللفلسطينيين. ثم عاد نتنياهو وبلور ذلك الطرح بشكل أكثر وضوحًا في كتابه «مكان تحت الشمس» مختصرًا القضية الفلسطينية في بعدها الإنساني والاقتصادي من خلال مشروعات اقتصادية تحقق مستوى أفضل لمعيشة الفلسطينيين، وتسهيل تواصلهم ًا مع إسرائيل.

والحقيقة أن إسرائيل بدأت استعمال الأدوات الاقتصادية من جانب واحد تمهيدًا للتسوية السياسية إبان احتلالها كامل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ فيما عُرف باسم «سياسة الكباري المفتوحة (Open Bridges Policy). وتطور استخدام هذه الأدوات بعد ذلك من خلال اتفاقات أوسلو، حيث توصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي إلى ما يُعرف باسم «برتوكول باريس(Paris Protocol) المُلحق باتفاقية غزة وأريحا ١٩٩٤، والذي ما زال نافذًا حتى تاريخه. ونتناول كلا التطورين كُلًا على حدة فيما يلي:

نشير إلى أنه عقب انتهاء حرب عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لكامل الأراضي الفلسطينية؛ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي «موشي ديان» عن سياسته للتعامل مع الفلسطينيين في المناطق الجديدة تحت الاحتلال، والتي تضمنت أربعة جوانب: عسكرية، وسياسية، وأمنية، واقتصادية. وقد عُرف الجانب الاقتصادي منها باسم «سياسة الكباري المفتوحة»، واعتمد الجانب الاقتصادي في سياسة «ديان» على مبدأين رئيسيين هما: إلغاء «الخط الأخضر» بما يسمح بحُرية الحركة في كلا الاتجاهين، وتمهيد الطريق أمام العلاقات التجارية والاعتماد الاقتصادي بين الطرفين، بما يعني إطلاق حرية التجارة والحركة والعمل.

وعلى الرغم من ذلك، لم يتحقق أي من هذين المبدأين كما أعلن عنهما ديان. ففيما يتعلق بالتجارة، وضعت إسرائيل حواجز على استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد لا يُحصى من التدابير الإدارية التي أعاقت التنمية الفلسطينية، ومنعت المنافسة الفلسطينية المحلية مع رجال الأعمال الإسرائيليين، وساهمت بشكل حاد في التباين الاقتصادي بين الجانبين بما يخدم مصالح الاقتصاد الإسرائيلي. أما بالنسبة للعمل، فقد استخدمت إسرائيل بكثافة العمالة الفلسطينية غير المُتعلمة في الوظائف اليدويةblue collar، ما أدى أولًا إلى هجران الفلسطينيين للزراعةً التي تُعد أهم قطاع اقتصادي محلي، مدفوعين بسياسات حرمانهم من الماء والأرض. ثم خلق دائرة من المعاملات النقدية المغلقة على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تم إنفاق الأجور التي يكسبها الفلسطينيون في إسرائيل على المنتجات الإسرائيلية نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي الفلسطيني الذي فقد إمكانات التوظيف المحلية. كل ذلك خلق اعتمادًا فلسطينيًا تامًا على الاقتصاد الإسرائيلي يتكون أساسًا من فرص العمل، مع فقدان القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الرئيسية قدرتها على النمو.

هدفت تلك السياسات لفرض أمر واقع قبل الجلوس على مائدة التسوية، بحيث يصبح الاقتصاد الفلسطيني مُعتمدًا بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، مما يدفع في اتجاه التسوية بسبب ضخامة المصالح الاقتصادية المُتبادلة، وعدم وجود أفق للنمو دون تعاون مع إسرائيل، لكن هذه السياسة فشلت في إتمام عملية التسوية بسبب عوامل ذاتية، حيث فُرضت من الجانب الإسرائيلي مُنفردًا بطريقة فوقية، كما أعاقت القدرات الزراعية الفلسطينية مما أدى إلى زيادة التوترات بين الجانبين، وولد تنمية اقتصادية غير متماثلة بين اقتصادين مختلفين وغير متكافئين، ١٩٧٣، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧.

بروتوكول باريس ١٩٩٤

خلال اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، كان لا يزال ينظر رعاتها إلى التفاهم الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين كعنصر حيوي خلال المفاوضات، لذلك فقد تضمنت اتفاقية غزة - أريحا في المادة الثالثة عشرة منها نصًّا يُشير مُباشرة إليه حتى قبل الموافقة عليه وتوقيعه بصفة نهائية، ثم أُرفق بها في المُلحق الرابع باسم «بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية» بعد توقيعه في مايو ١٩٩٤. وقد شدد البيان الافتتاحي لبروتوكول باريس على ذلك، حيث نص على أنه «يرى الطرفان أن المجال الاقتصادي هو إحدى الركائز الأساسية في علاقاتهما المتبادلة بهدف تحقيق سلام مُستمر وعادل وشامل».

وينظم البروتوكول عامة العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ستة مجالات رئيسية: الجمارك والضرائب، والعمل، والزراعة، والصناعة، والسياحة. وقد أسفر توقيع بروتوكول باريس -في النهاية- عن دمج الاقتصاد الفلسطيني في الإسرائيلي من خلال اتحاد جمركي، تكون فيه لإسرائيل السيطرة التامة على جميع حدود فلسطين التاريخية دون تدخل من السلطة الفلسطينية. وقد دُفع الفلسطينيون إلى القبول بهذه النتائج لسببين؛ أولهما الطبيعة المؤقتة لبروتوكول باريس، حيث كان يُتوقع أن يستمر العمل به لمُدة خمس سنوات على أسوأ تقدير، أي أن ينتهي العمل به قبل حلول عام ٢٠٠٠، وهو ما لم يتحقق، حيث ما زال العمل به جاريًا حتى تاريخه. وثانيًا تهديد إسرائيل بمنع العمال الفلسطينيين -الذين فاق تعدادهم في حينه عشرات الآلاف- من العمل في الأراضي الإسرائيلية.

هذا وقد استمر بروتوكول باريس -كسياسة الكباري المفتوحة- في عرقلة نمو الاقتصاد الفلسطيني، بسبب ربطه بالسياستين النقدية والمالية لإسرائيل التي يسود اقتصادها ظروف مختلفة تمامًا عن تلك السائدة في الأراضي الفلسطينية. فعلى الرغم من أنه منح السلطة الفلسطينية الحق في إنشاء سلطة نقدية مع الوظائف الأساسية للبنك المركزي، فإنه منعها من إصدار عملة محلية، وأجبرها على التعامل بالشيكل من ناحية، كما ربط تحديد أسعار الفائدة ومُعدلات الضرائب في الأراضي الفلسطينية بتلك المعمول بها في إسرائيل من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى استفادة إسرائيل من النشاط الاقتصادي الفلسطيني بسبب تداول عملتها في الأراضي الفلسطينية، ومدد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي، وغل يد السلطتين النقدية والمالية الفلسطينيتين عن

مما سبق يُمكن الخروج بنتيجة أساسية مؤداها فشل السياسات الاقتصادية في التمهيد للتسوية السياسية في التجربتين السابقتين لعدة عوامل، منها السياسي والعسكري، لكن يُمكن رد فشلها الاقتصادي إلى المُمارسات الإسرائيلية التي من أهمها ما يلي:

١- الدأب المستمر على تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى تابع لنظيره الإسرائيلي عن طريق سد آفاق النمو أمامه بالتضييق على قطاعاته الأساسية، خاصة الزراعة والصناعات الغذائية الأساسية.

٢- السعي الدائم للاستفادة من النشاط الاقتصادي الفلسطيني بأوجه عديدة، أهمها استجلاب عنصر العمل الرخيص، والسيطرة على السياستين النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية.

٣- منع الاقتصاد الفلسطيني من الاتصال بالاقتصاد العالمي، من حيث إجبار صادراته ووارداته على الخروج عبر الموانئ الإسرائيلية الجوية والبحرية، والسيطرة على المنافذ الحدودية الفلسطينية البرية مع جوارها العربي.

وقد حوّلت هذه المُمارسات الأدوات السياسية إلى عامل تأجيج للأزمة بدلًا من كونها مثبطًا للتوتر وعاملًا للدمج، حيث عززت من شعور الفلسطينيين بالقهر والتبعية، وانعدام أفق الحل السياسي، في ظل السيطرة العسكرية والأمنية على الأراضي الفلسطينية. وبصفة عامة، فإن المتابع للسياسة الإسرائيلية خلال العقود الثلاثة الماضية يلحظ بوضوح كيف أن إسرائيل اعتمدت ذلك النهج الاقتصادي مع الدول العربية، سواء تلك التي وقّعت معها اتفاقيات سلام، أو تلك التي لم تكن بحاجة لتوقيع مثل هكذا اتفاقيات معها. فإسرائيل تدرك جيدًا أن طريق العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية أسهل أو أقل وعورة من طريق العلاقات السياسية، والاثنان أسهل بكثير من طريق العلاقات الثقافية، ومحاولة فرض إسرائيل وقبولها لدى الشعوب العربية.

وبهذا المعنى، فإن المبادرة الأمريكية تتماهى تمامًا مع تلك الرؤية الإسرائيلية ورؤية نتنياهو تحديدًا. ومن الواضح أن تلك الرؤية المنطلقة من البعد الاقتصادي تجد في الظروف الإقليمية والدولية فرصة مواتية كما لم يحدث من قبل لوضعها موضع التنفيذ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكومة سلام فياض قبل نحو عقد من الزمن كانت قريبة من أفكار السلام الاقتصادي، إذ ركز فياض على ضرورة التنمية الاقتصادية من خلال مشروعات مشتركة كبيرة، أريحا وجنين، هدفها إحداث تنمية اقتصادية فعلية في الأراضي المحتلة، وتخفيض مستوى البطالة بين

الفلسطينيين، وتوفير فرص عمل لهم. بل وهناك من يرى أن تبني نتنياهو لفكرة السلام الاقتصادي قد جاء بناء على «تفاهم» ما مع سلام فياض، وهو التفاهم الذي ربما انعكس أيضًا في تبني الولايات المتحدة للفكرة منذ عدة سنوات. ففي منتدى «دافوس» في عام ٢٠١٣، أعلن وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» خطة للسلام الاقتصادي جاءت مغلفة بدعم الفلسطينيين، تعتمد على ضخ استثمارات تقدر بنحو أربعة مليارات دولار لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وخفض نسبة البطالة إلى نحو الثلثين، ورفع الرواتب بنسبة ٤٠٪. باختصار، فإن فكرة السلام الاقتصادي ليست جديدة أمريكيًا أو إسرائيليًا أو حتى فلسطينيًا.

ومما لا شك فيه، فإن إعادة طرح فكرة السلام الاقتصادي الآن تكتسب أهمية أكبر بكثير عن المراحل السابقة، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وصلت إلى مرحلة هي الأسوأ في مسيرة الفلسطينيين، علاوة على الدور الإسرائيلي والأمريكي في تعميق سوء تلك الأوضاع. فبالنسبة لقطاع غزة الذي يسكنه حاليًا حوالي ٢ مليون فلسطيني، فإنه يعاني من تدهور عام في الخدمات الأساسية من تعليم وصحة، وتردٍ في البنية التحتية، حيث تُعاني شبكتا الكهرباء والمياه من سوء الخدمة، نتيجة لعدم كفاءة المرافق والمواد المطلوبة لمُعالجة المياه وتوليد الكهرباء، بالإضافة لتعرض القطاع لثلاثة حروب كُبرى في ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، صاحبتها مناوشات متقطعة بين حماس وإسرائيل طوال الفترة، كان آخرها في أبريل ٢٠١٩، وقد انعكس ذلك على الحالة الاقتصادية العامة للقطاع من حيث ارتفاع مُعدلات البطالة، وانخفاض مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل معدلات.

(شكل ١) يوضح تطور مُعدلات النمو والبطالة في قطاع غزة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦

ويتضح من الشكل ارتفاع مُعدلات البطالة من ٣٤٪ عام ٢٠٠١ إلى ٤١,٧٪ عام ٢٠١٦، وكذلك عدم نمو الناتج المحلي الإجمالي بمُعدلات تزيد عن ٢,٠٪ خلال الفترة، بينما انكمش خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بنسب ٢,٠ و١,٠٪. يأتي هذا في ظل زيادة سُكانية سريعة، حيث تضاعف تقريبًا عدد السكان خلال الفترة محل النظر، وهو ما يعني ارتفاع مُعدلات الفقر إلى نسب وصلت إلى ٣٨٪ من السكان في عام ٢٠١١. وتُظهر هذه الأرقام حجم المُعاناة الاقتصادية التي يعيشها القطاع، والحاجة لاستثمارات كثيفة للغاية من أجل انتشال القطاع من وضعه الحالي، بحيث توجه أولًا لمشروعات استثمارية لاستيعاب وتقليل نسب البطالة المُرتفعة من ناحية، بالإضافة إلى إعادة إعمار القطاع من الدمار نتيجة الحروب الثلاثة السابقة، فما زال أكثر من ٦١ ألف منزل في حالة من دمار متفاوت الدرجات بينها ٣٨٠٠ منزل دُمرت بالكامل، ويتطلب المنزل الواحد نحو ٣٥ ألف دولار لإعادة إعماره بإجمالي ١٣٣ مليون دولار لهذه الفئة مُنفردة.

أما بالنسبة للضفة الغربية التي يسكنها حوالي ٣ ملايين فلسطيني فإنها تعاني من مُشكلات اقتصادية وإن أقلّ حدة من نظيرتها في القطاع، حيث يصل مُعدل البطالة إلى ١٨٪، في حين تتشابه مُعدلات النمو مع تلك التي يُحققها القطاع، ويوضح الشكل التالي تطور مُعدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي للضفة في الفترة محل

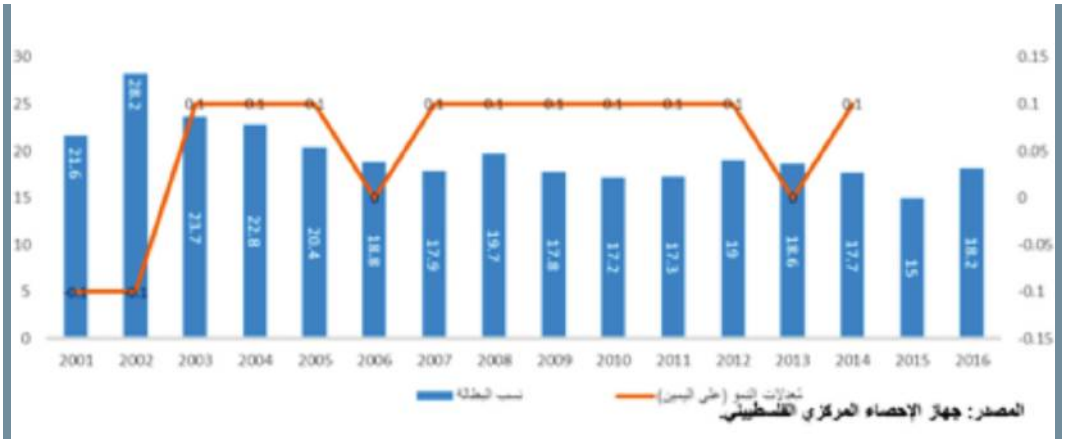

(شكل ٢) يوضح تطور مُعدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي للضفة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦

يتضح من الشكل استقرار مُعدلات النمو ولكن بنسب هامشية لا تزيد عن ١,٠٪، وكذلك استقرار نسبي في مُعدلات البطالة يدور حول متوسط ١٨٪، خلال كامل الفترة، وهو ما أدى لانخفاض نسب الفقر بين سكان الضفة مُقارنة بالقطاع إلى ١٧,٨٪ عام ٢٠١١، وهو ما يعني أن الضفة الغربية وإن كانت في حاجة إلى مشروعات إنمائية إلا أنها قليلة نسبيًا إذا ما تمت مقارنتها بتلك المطلوبة لقطاع غزة.

إضافة إلى ذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بنحو ٣ ملايين فلسطيني في سوريا ولبنان والأردن، يمثلون تحديًا مهمًّا أيضًا لفكرة السلام الاقتصادي على الأقل من ناحيتين؛ الأولى من حيث مبلغ التعويض المُخصص لكل لاجئ، وثانيًا من حيث المُقابل المادي المطلوب لتحويل هؤلاء لمواطنين بالدول التي يعيشون فيها والتي تعاني بالفعل من صعوبات مالية واقتصادية جمة، أهمها ارتفاع مُعدلات البطالة، وانخفاض نسب

ويمكن تقسيم أهداف ذلك الشق الاقتصادي في صفقة القرن إلى ثلاثة أهداف أساسية، هي:

الهدف الأول- دمج اقتصاد الضفة الغربية مع المستوطنات الإسرائيلية:

يتمثل البعد الأول في تلك الصفقة في تطبيق تلك الصفقة بمنطقة الضفة الغربية لفصلها عن غزة، وبعبارة أخرى ربط اقتصاد الضفة الغربية مع اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية، وترك اقتصاد غزة مع المنظمات الدولية والداعمين لها (تحت رقابة السلطة المصرية) وبالتعاون مع إسرائيل، الأمر الذي يعزز الانقسام الفلسطيني ويتسبب في انفصال قهري بين الضفة وغزة، إذ إن دمج المستوطنين مع الفلسطينيين اقتصاديًّا، وإيجاد مساعدة مالية كبيرة لهما، سيقوي المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن ثم لا يطلب الفلسطينيون الانفصال والحق في تقرير المصير في يوم من الأيام.

الهدف الثاني- دمج اقتصادات دول المنطقة مع إسرائيل:

تود إدارة الرئيس دونالد ترامب في انتزاع حصة اقتصادية كبيرة لإسرائيل في اقتصادات دول المنطقة، وذلك على حساب دول الخليج العربي، بالإضافة إلى محاولتها عزل إيران اقتصاديًّا وسياسيًّا، وتهميش حصة تركيا وحصرها بملف الأكراد، فالحراك الأمريكي يستند في الأساس لتحقيق مصالح إسرائيل في الضفة والمنطقة، وهناك تفاهمات داخل أروقة القرار في واشنطن وتل أبيب حول ترتيب أوراق دول الإقليم اقتصاديًّا ومن ثم سياسيًّا، ولدى البعض رؤية تُطالب بتدمير إيران عسكريًّا، وإخراجها من اللعبة نهائيًّا، خاصة وأن رغبة تركيا محصورة في تطويع الأكراد، ولا تنظر إلى منافسة حليفتها واشنطن في الهيمنة على النفط الخليجي واقتصادات دول الشرق الأوسط، كما أنها ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

٤- سياقات «صفقة القرن».. رؤى متباينة لتوقيت نضج الصفقة:

ثمة علاقة وطيدة الصلة بين طرح أي تسوية أو أفكار لحل صراع ما، وطبيعة السياق الزماني وتفاعلات توازنات القوى الذي تدور فيه، أي اللحظة التي يتم فيها عرض التسوية من قبل وسطاء خارجيين، والتي أسماها وليم زارتمان بـ«نضج الصراع(Ripe of conflic)، بمعنى أنه بات جاهزًا للتسوية أو الحل، لكون أطراف النزاع وصلوا في

هذه اللحظة إلى قناعة أو إدراك عام مفاده أن استمرار النزاع لم يعد مجديًا بحسابات التكلفة والعائد.

وتعتمد تلك اللحظة الناضجة، وفقًا لخبرات وتجارب متعددة في تسوية الصراعات حول العالم، على عوامل رئيسية، منها: مدى قدرة الوسيط أو الطرف الثالث الذي يتدخل لعرض حلول للتسوية على تقييم تلك اللحظة المناسبة، من حيث طبيعة توازنات القوى، بمعنى: هل بلغت حد الجمود أو عدم التحريك أو حتى الخلل الذي قد يفضي إلى رضوخ أو تنازل أحد أطراف النزاع، كي يتم تمرير التسوية؟. والأهم، مدى قدرة الوسيط على استخدام روادع تهديدية أو حوافز يملكها لدفع الأطراف للتعاطي الإيجابي مع التسوية وليس عرقلتها، كجزء من التهيئة لسياقات اللحظة الناضجة، أو حتى مدى قدرته على طرح أفكار للتسوية تتلاءم مع جوهر القضايا المتنازع عليها، عبر إعادة بناء أجندة التفاوض بين المتنازعين.

على أساس ذلك المنطق، يمكن التساؤل هنا: هل تعد سياقات الصراع العربي-الإسرائيلي الراهنة في حالة نضج لطرح خطة السلام الأمريكية أو ما يسمى بـ«صفقة القرن»؟. هنا، ينشأ خلاف بين الرؤية الأمريكية التي تنظر إلى وضعية المنطقة في اللحظة الراهنة على أنها تبدو ناضجة لصفقة كهذه، وبين الرؤية العربية التي قد لا ترى ذلك، ولكن تتعاطى بمنطق استكشافي حذر، لا سيما وأنه لم يكشف بعد عن مضامين الصفقة كلها، وإنما برز فقط منها البعد الاقتصادي المتعلق بالإنعاش الاقتصادي للضفة وغزة، كما بدا في الدعوة الأمريكية لمؤتمر ٢٠١٩.

إذ تميل الرؤية الأمريكية لإدارة ترامب -كوسيط أو بالأحرى كمتدخل خارجي يطرح تسوية للصراع العربي الإسرائيلي- إلى أن سياقات الشرق الأوسط مؤهلة أو ناضجة، وهو ما يتجلى في التهيئة العامة الإعلامية والسياسية المنتظمة منذ فترة للصفقة دون كشف مضامينها كليًا للرأي العام، كي لا يتم خلق عراقيل استباقية. ومن أبرز الاعتبارات التي تشكل السياق العام لنضج الصفقة، من وجهة نظر أمريكية، ما يلي:

١- إعادة بناء أجندة التفاوض الصراعي: وتعني بدء الوسيط بقضايا يمكن التوافق عليها بين المتنازعين بطريقة أسهل لتفكيك تصلب مواقفهم، ثم الانتقال لقضايا أخرى معقدة، كجزء من استراتيجية تفاوضية براجماتية. ذلك أن فشل أطر التسويات السابقة في التعامل مع صراع عربي-إسرائيلي ذي طبيعة هوياتية ممتد تاريخيًا واجتماعيًا ويصطدم بقضايا معقدة مثل القدس واللاجئين وحل الدولتين، دفع إدارة ترامب -بحكم عقليته الاقتصادية- إلى محاولة التغلب على طبيعة الصراع المعقدة، عبر تقديم البعد الاقتصادي على السياسي، على اعتبار أن لغة المكاسب المالية تخلق مرونة في مواقف الأطراف. وهنا، فإن النظرة الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي هي أنه صراع مادي، أي يمكن تسويته عبر السلام الاقتصادي (تنمية، بنية تحتية، استثمارات، تجارة حرة)، وهي فلسفة رأسمالية قائمة على أن التجارة الحرة والتبادل الاقتصادي بين المجتمعات والدول تخلق شروط السلام، لأنه يعمق الاعتماد المصلحي المتبادل بين أطراف النزاع، بما قد يوفر بيئة لإعادة تغيير مواقف هذه الأطراف من القضايا السياسية الأخرى الأكثر تعقيدًا في المفاوضات.

٢- خلل توازنات القوى بالمنطقة: إذ تعاني المنطقة العربية بعد أكثر من ثماني سنوات، عدم استقرار واستقطابات إقليمية، إثر ثورات ٢٠١١، مما خلق خللًا مضاعفًا في توازنات القوى تجاه إسرائيل التي بدت الأكثر ربحًا واستقرارًا مما يجري بالمنطقة، مما يجعل القوة التفاوضية العربية أضعف وأكثر قابلية للتنازل. إذ إن ثمة دولا عربية تُعاني صراعات مسلحة (مثل: ليبيا، واليمن، وسوريا)، بخلاف أخرى تبدو هشة داخليًا وقابلة للتفجر أو إعادة إنتاج العنف الداخلي (مثل: السودان، والعراق). فضلًا عن وجود محاور إقليمية متصارعة بين الدول العربية (محور مصري، سعودي، إماراتي، بحريني) في مواجهة قطر وتحالفاتها مع قوى شرق أوسطية مثل تركيا وإيران تخترق الدواخل العربية. ناهيك عن أن الدول الوازنة في الصراع العربي-الإسرائيلي (مثل: مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا) تعاني إما ضغوطات اقتصادية، أو تهديدات الإرهاب، أو تصاعد قوة الفواعل المسلحة من غير الدول «حزب الله» على حساب الدولة أو عدم اكتمال وتيرة الاستقرار بعد الحرب الأهلية السورية.

٣- تغير أنماط التهديدات بالمنطقة: إذ شهدت سياقات الشرق الأوسط خلال العقد الأخير تحولًا في موازين القوى الإقليمية العربية-العربية لصالح الدول الخليجية النفطية، التي باتت أكثر تأثيرًا في توجهات النظام العربي من القوى الأخرى المشتبكة مباشرة مع الصراع العربي-الإسرائيلي (مثل مصر وسوريا) بسبب سياقات ما بعد ثورات ٢٠١١. وتختلف أولوية الدول الخليجية في نظرتها للتهديدات الإقليمية، إذ ترى الرياض طهران مصدر التهديد الأول لأمنها، خاصة وأنه ارتبط في آن واحد بوكلاء إيران في اليمن والعراق ولبنان وسوريا. بل إن ثمة نظرة لدى بعض الدول بأن إسرائيل لم تعد مصدر تهديد حاد قياسًا بتهديدات أخرى حرجة مثل جماعات الإرهاب.

٤- وتيرة متصاعدة للتطبيع مع إسرائيل: ذلك أن العديد من القوى العربية، خاصة بعض دول الخليج، بدأت في ًا (سلطنة عمان) أم غير معلن مع تل أبيب، دون أي التزامات مسبقة على إسرائيل

بتسوية القضية الفلسطينية، أي إن تل أبيب تحصد ثمار السلام دون تكلفة وبالمجان، بخلاف أن بروز نمط من التطبيع الإقليمي مع إسرائيل بات يجعلها متماسة مع تحالفات بالمنطقة اقترحتها الولايات المتحدة لمواجهة طهران، كما حال الناتو العربي الذي رفضته القاهرة.

باختصار، فإن الموقف العربي -الذي كان على الأقل ظاهريًّا يبدو متماسكًا في العقد الماضي كقوة تفاوضية تسعى للتمسك بحل الدولتين وقضيتي القدس واللاجئين ومقتضيات المبادرة العربية (الأرض مقابل السلام)- لم يعد قائمًا في السياق الراهن للمنطقة بذات الدرجة، وبالتالي فإن قابليته للتفاوض والتسوية ستكون أعلى من وجهة النظر الأمريكية، سواء عبر التهديد بحكم تنفذ القوة الأمريكية عسكريًّا واقتصاديًّا الأنظمة السياسية بالمنطقة، أو حتى استخدام الحوافز الاقتصادية، ومن ثم تحقق إدارة ترامب التزاماتها بأمن إسرائيل، كإحدى مصالح السياسة الأمريكية بالمنطقة من طرح صفقة القرن.

وبينما قد تبدو اللحظة الناضجة مواتية من وجهة النظر الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن المنطقة العربية وللأسباب السابقة ذاتها قد تراها غير مواتية. بخلاف عوامل أخرى مضافة تتكشف حينًا بعد حين، منها مثلًا: ضعف ثقة الفلسطينيين في الوسيط الأمريكي (إدارة ترامب)، لا سيما وأن سلوكه انطوى منذ مجيئه إلى البيت الأبيض في عام ٢٠١٦ على تصفية القضية الفلسطينية تدريجيًّا، بدءًا من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، ومرورًا بوقف تمويل الأونروا، وانتهاء بتجميد المساعدات للسلطة الفلسطينية. يضاف لذلك فإنه وعلى الرغم من تراجع القضية الفلسطينية ضمن أولويات اهتمام الرأي العام في المنطقة العربية، خلال سنوات ما بعد الثورات؛ فإن القضية لا تزال حاضرة، نظرًا لأبعادها التاريخية والدينية، كما أنها تعد مقومًا أساسيًّا من مقومات شرعية الأنظمة العربية الحاكمة، إذ لا يتحمل أي رئيس أو زعيم عربي أن ينظر له كمتنازل في هذه القضية التي عادة ما يتم استخدامها مسوغًا توظيفيًّا لتيارات دينية متطرفة ضد الأنظمة. ولذا تحرص الدول العربية دومًا على أن تؤكد مواقفها الجماعية في القمم العربية والإسلامية على حل الدولتين وقضيتي القدس واللاجئين ومبادرة السلام العربية (الأرض مقابل السلام).

١- الموقف الإسرائيلي:

منذ توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر عام ١٩٩٣، انقسمت إسرائيل شعبًا ونخبًا وحكومة بين خيارين لتحقيق حل نهائي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، يبدو أحدهما واضحًا وثانيهما غير محدد الملامح. الأول أستغرق ولفترات متقطعة قرابة العشرين عامًا دون نتائج تذكر، والثاني تم طرحه مؤخرًا بعد وصول الرئيس ترامب للحكم في الولايات المتحدة، ويعرف إعلاميًا بصفقة القرن غير المعروف محتواها حتى الآن. الشكوك حول إمكانية تحقيق السلام عبر المسارين، يقابلها اعتراف من المنقسمين من حولهما بأن البقاء على الوضع الراهن يبدو صعبًا، حيث الهاجس الديمغرافي، والصدام المسلح الذي يشتد ويخبو بين إسرائيل والفلسطينيين دون حسم على مدى سنوات، وصورة الدولة العبرية في أعين سكانها والعالم. ورغم أن مسار التفاوض قد فشل، إلا أنه ما يزال طرحًا يتبناه جزء من الرأي العام والنخب الحزبية والأمنية والسياسية الإسرائيلية. ورغم غموض محتوى صفقة القرن، هناك من يعلقون آمالًا عليها، ويعتقدون في إمكانية نجاحها. بيد أن الواقع يشير إلى أنه لا يوجد توافق داخل إسرائيل في كل المستويات على مسألة كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، والغالب أن الأوساط العسكرية والأمنية والسياسية والبحثية وجزءًا كبيرًا من الرأي العام لا يبدي تفاؤلًا بامكانية نجاح آلية التفاوض أو فكرة الصفقة في حل هذه المعضلة الممتدة. ومن ثم فإن توقع حلحلة الصراع بمستوياته الحالية لا تبدو ممكنة، وتفضل الأغلبية استعادة الردع وتخفيف المعاناة عن غزة دون السماح لحماس بزيادة قوتها، إن لم يكن ضرورة إضعافها وإسقاط حكمها، في الوقت الذي تتعامل فيه هذه الأغلبية مع مساري التفاوض أو الصفقة بمنطق «فلننتظر ولنرَ»، ولكن المصالح الأمنية لإسرائيل هي التي ينبغي لأي مسار وأي وضع أن يحافظ عليها في النهاية.

وتشير إجراءات «ترامب» وتصريحاته بشأن القضية الفلسطينية والتسريبات المتواترة بشأن مشروعه لتسوية تلك القضية، إلى تبنيه مقاربة جديدة لاتفاق أقرب إلى مواقف «نتنياهو» الذي يصر على رفض الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ويتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية إنسانية يمكن أن تتم عملية تسويتها عبر ما يُسمى "السلام الاقتصادي". وهو في سبيل ذلك لم يتورع عن الإقدام على إضعاف السلطة، ونزع ما تبقى من دور سياسي لها؛ حتى تستكمل القيام بالدور الوظيفي (الأمني، الإداري، الاقتصادي) وضمن سقف الحكم الذاتي. وتأسيسًا على ذلك سينتهز "نتنياهو" تلك الفرصة كي يواصل تطبيق المشروع الأمريكي "الصفقة" على الأرض، من خلال التخطيط والتمهيد لضم المستوطنات، كخطوة على طريق ضم المنطقة (ج) التي يجري البحث إسرائيليًا حول الأسلوب الأنسب لها: هل ضم سكانها قليلي العدد؟ أم طردهم؟ أم ضم جزء منهم؟ وكيفية التعامل مع الذين سيشملهم الضم: هل سيكونون مواطنين إسرائيليين؟ أم منحهم إقامة دائمة من دون جنسية؟

أما بالنسبة لضم الضفة الغربية بكاملها مع سكانها فهو غير مطروح، لأن هذا سيحوّل إسرائيل عاجلاً أم آجلاً إلى دولة لمواطنيها أو دولة ثنائية القومية، وينفي عنها الصفة "اليهودية"، لأنها لن تبقى (مع ضم الأرض والسكان) دولة أبارتهيد إلى الأبد، لذا فإن الضم الكامل للضفة مع السكان مرفوض إسرائيليًا، ربما بصورة أشد من رفض إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧.

واستكمالًا لما سبق، يتعين لفت الانتباه إلى ما ذكره معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل INSS من أن النخب الأمنية والعسكرية في إسرائيل لديها قناعة كاملة بأن الوقت الحالي لا يمكن التوصل فيه إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين، وأنه من الأفضل لإسرائيل الاستمرار في سياسة إدارة الصراع، التي تستند إلى إدراك استراتيجي بأن الوقت يقف إلى جانبها، وأنه لا يوجد سبب لدفع العمليات التي تشكل مخاطر على إسرائيل قبل أن يتضح ميزان القوى داخل النظام الفلسطيني، وقبل أن تتضح الصورة داخل العالم العربي بشكل عام. ومن ثم، يتعين التركيز بشكل أساسي -في هذه الآونة- على الاستجابة للتحديات الأمنية وتغيير الوضع على الأرض. وفي السياق ذاته، فإن استمرار الوضع الراهن، وسيناريوهات فرض القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية، وضم الأراضي الفلسطينية؛ يعني احتمالًا كبيرًا للانزلاق إلى واقع دولة واحدة. وهذا الاتجاه يعمل ضد هدف إسرائيل في الحفاظ على نفسها كدولة يهودية و"ديمقراطية" وآمنة. بمعنى أن استمرار تكثيف السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الأراضي في الضفة الغربية، مع توسيع البناء في المستوطنات (في إجراءات يعتبرها الفلسطينيون والمجتمع الدولي وقائع أحادية الجانب على الأرض) يؤدي إلى الاستمرار في تآكل الخيارات المستقبلية لإسرائيل نتيجة عدم القدرة على الانفصال عن الفلسطينيين. وهذا الوضع يقوض مكانة إسرائيل في الساحة الدولية، كما يتجلى في جملة أمور من بينها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، الذي ينص على أن المستوطنات التي بنتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ غير قانونية. وكما يتجلى أيضًا في نجاح حركة المقاطعة المناهضة لإسرائيل، بما في ذلك تعبئة اليهود من المعسكر الليبرالي في الولايات المتحدة (والتي تتعارض قيمها في مجال حقوق الإنسان مع استمرار سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين) لغرض الاحتجاج النشط ضد إسرائيل. وفي هذا السياق، فإن الانقسام بين إسرائيل

انطلاقًا من هذا الإدراك، تُراهن إسرائيل على الرفض الفلسطيني أولًا لخطة "ترامب"، وبعدها ستتقدم هي بالبديل الذي يناسبها ويسهم في فرض وقائع جديدة على الأرض، تؤدي في النهاية إلى تطويع كل السيناريوهات لمصلحتها. وهذا البديل يتمثل في إعادة تقسيم الضفة الغربية على النحو الذي قد يوفر لإسرائيل فرصة الجمع بين مزايا التسوية الانتقالية، والخطوات أحادية الجانب. وفي الوقت ذاته، سوف يقطع الطريق على الانزلاق نحو حل "الدولة الواحدة" الذي تخشاه إسرائيل وتعده خطرًا كبيرًا على مستقبلها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإسرائيل تسويق هذا الإجراء أمام العالم باعتباره دليلاً على جديتها في أن ينشأ كيانان منفصلان (أحدهما للفلسطينيين)

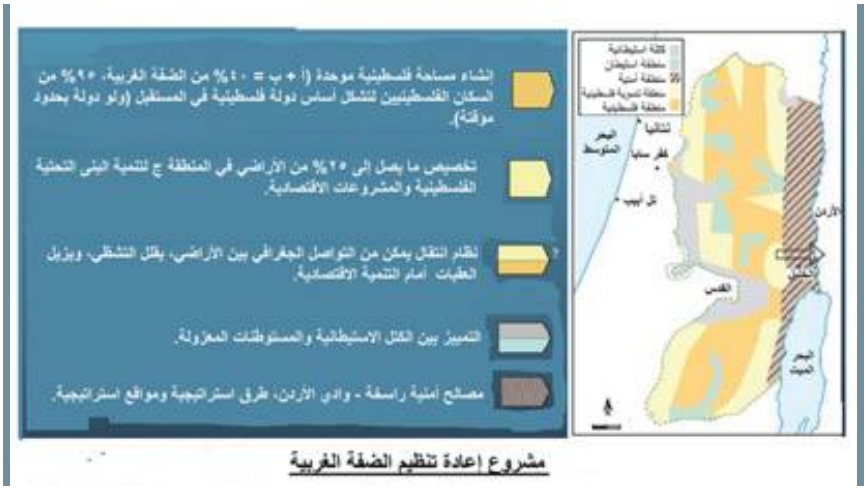

خريطة توضح مشروع إعادة تقسيم الضفة الغربية

وتتمثل الخطوات العملية لتطبيق هذا البديل فيما يلي:

ستنقل إسرائيل الصلاحيات في المنطقة (ب) في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، على غرار الصلاحيات التي تمتلكها الأخيرة حاليًا في المنطقة (أ). وستسمح بالتماسك والاستمرارية في الأرض الفلسطينية لإنشاء مساحة فلسطينية موحدة (المنطقتان أ، ب) والتي ستكون بمثابة الأساس لمستقبل الدولة الفلسطينية وربما تصبح دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وستغطي هذه المنطقة حوالي ٤٠٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، التي تضم أكثر من ٩٥٪ من السكان الفلسطينيين.

ستخصص إسرائيل ما يصل إلى ٢٥٪ من الضفة الغربية من المنطقة (ج) لتطوير البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية لتشجيع تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ونقل المناطق الفلسطينية المأهولة الواقعة خارج المنطقة (ب) والمنطقة (ج) للسيطرة الفلسطينية. وستشارك إسرائيل في جهد مشترك مع المجتمع الدولي لإنشاء شركات صناعية، ومشاريع سياحية، وإنشاءات سكنية.

في المرحلة الأولى، لن تقوم إسرائيل بنقل الأمن وخطة تقسيم المناطق إلى الفلسطينيين في مناطق التطوير هذه، ولكن سيتم نقلها تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية، استنادًا إلى معايير إسرائيل الخاصة بالحالة الأمنية في تلك المناطق.

ستشهد الأراضي الفلسطينية المتصلة إقامة نظام مواصلات متواصل من الشمال إلى جنوب الضفة الغربية، بهدف الحد من الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية من ناحية، والسكان الفلسطينيين من ناحية أخرى.

ستتخذ إسرائيل إجراءات لإكمال الجدار العازل الذي سيحدّد حدود الفصل بين الكيانين ومصالحها الإقليمية المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص ما يصل إلى ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية كمنطقة أمنية خاصة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، بما في ذلك وادي الأردن حتى طريق "ألون" والطرق والمواقع الاستراتيجية الأخرى.

سيستمر البناء في الكتل الاستيطانية الرئيسية. وفي المقابل، سيتم وقف البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة في عمق المناطق الفلسطينية، وسيتم وقف الدعم الحكومي للتوسع داخل هذه المستوطنات. ولن يتم طرح مسألة إخلاء المستوطنات إلا في سياق اتفاق شامل مع الفلسطينيين.

- حل مشكلة قطاع غزة ليس شرطًا مسبقًا -من وجهة نظر إسرائيل- لتطبيق هذا التصور، ولكن ستحاول إسرائيل معالجة إشكالياتها مع غزة بشكل مستقل. بما في ذلك احتمالات كبيرة بالانخراط في مواجهة عسكرية مع حماس (أهم وأضخم من سابقاتها) قبل انتهاء العام الجاري.

٢- الموقف الفلسطيني:

منذ فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠ وحتى الآن، فشل الفلسطينيون في بلورة استراتيجية جيدة أو موحدة لكيفية التعامل مع مستجدات التسوية في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والسياسة الأمريكية التي انصرفت تمامًا عن ملف التسوية في المنطقة، مركزة جل اهتمامها على محاربة الإرهاب. وهو الأمر الذي يمثل واحدة من آفات الفلسطينيين عبر مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، إذ إنه قلما بادر الفلسطينيون بطرح مبادرة أو استراتيجية واضحة للتعامل مع ما يمكن أن يطرأ على عملية الصراع أو التسوية من مستجدات، بل كان الغالب دائمًا هو الانتظار حتى يتم طرح أمر ما، ثم يقومون بتقييمه والتعامل معه، فيما يمكن تسميته تبني سياسة رد الفعل، سواء على المبادرات الإسرائيليَّة أو الأمريكية أو حتى العربية. بينما يصر الفلسطينيون على التمسك بالثوابت الفلسطينية.

في ظل ضغوط "ترامب" الشديدة، لم يكن ممكنًا توقع موافقة القيادة الفلسطينية الموافَقة على "صفقة القرن" بعد أن ألغت قرارات "ترامب" وإجراءاته على مدار الـ ١٨ شهرًا الماضية عددًا من المكوّنات الأساسية لمقاربة الولايات المتحدة التقليدية للصراع "الإسرائيلي-الفلسطيني". ولهذا أوضحت القيادة الفلسطينية، أكثر من مرة، أنها لن تتعامل مع مقترحات إدارة "ترامب" بسبب انحيازها لإسرائيل، وستواصل تعزيز الاعتراف الدولي الكامل بالدولة الفلسطينية. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية ذلك الموقف دون النظر لتداعيات ذلك الموقف أولًا على السلطة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس نفسه. فالسلطة تعاني من وضع اقتصادي شديد الصعوبة، وتتعرض لتضييق اقتصادي بهدف دفعها للموافقة، والرئيس عباس يعاني من ضعف شعبيته في الشارع الفلسطيني، إذ أكد استطلاع للرأي العام الفلسطيني في أبريل ٢٠١٩ أن أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن السلطة الفلسطينية فاسدة. وحوالي ٧٠ ٪ غير راضين عن أداء حكومة عباس، كما أن ٦٠٪ من الفلسطينيين يريدون منه أن يستقيل. وثانيًا على القضية الفلسطينية ومستقبل عملية التسوية السلمية، إذ إن إسرائيل ستعتبر ذلك الرفض للمفاوضات على أساس الخطة الأمريكية بمثابة ضوء أخضر لتنفيذ عناصر المبادرة بشكل انتقائي، ومن جانب واحد يسمح لها بالحفاظ على السيطرة الدائمة على القدس الشرقية والأجزاء الاستراتيجية من الضفة الغربية. علاوة على ذلك فإن الاستطلاع السابق الإشارة إليه أوضح أيضًا أن حوالي نصف الفلسطينيين (٤٧٪) يؤيدون انتفاضة مسلحة في مواجهة إسرائيل؛ لانعدام الأفق السياسي، كما وصلت نسبة معارضة حل الدولتين إلى ٥٠٪. وهنا تتبدى أهمية الإشارة إلى المعادلة الحرجة فلسطينيًا؛ فالقبول الفلسطيني بالصفقة أو اعتبارها أساسًا يمكن التفاوض عليه قد يُعدّ استسلامًا. وبالمقابل، فإن رفضها قد يكون نوعًا من الانتحار، إن لم يكن ضمن بناء بديل عنها. ولا شك أن بناء هذا البديل المطلوب يتناقض مع استمرار استراتيجية البقاء والانتظار وردة الفعل التي تظهر تجلياتها المختلفة في أداء النخب السياسية الفلسطينية.

في ظل ضغوط "ترامب" الشديدة، لم يكن ممكنًا توقع موافقة القيادة الفلسطينية الموافَقة على "صفقة القرن" بعد أن ألغت قرارات "ترامب" وإجراءاته على مدار الـ ١٨ شهرًا الماضية عددًا من المكوّنات الأساسية لمقاربة الولايات المتحدة التقليدية للصراع "الإسرائيلي-الفلسطيني". ولهذا أوضحت القيادة الفلسطينية، أكثر من مرة، أنها لن تتعامل مع مقترحات إدارة "ترامب" بسبب انحيازها لإسرائيل، وستواصل تعزيز الاعتراف الدولي الكامل بالدولة الفلسطينية. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية ذلك الموقف دون النظر لتداعيات ذلك الموقف أولًا على السلطة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس نفسه. فالسلطة تعاني من وضع اقتصادي شديد الصعوبة، وتتعرض لتضييق اقتصادي بهدف دفعها للموافقة، والرئيس عباس يعاني من ضعف شعبيته في الشارع الفلسطيني، إذ أكد استطلاع للرأي العام الفلسطيني في أبريل ٢٠١٩ أن أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن السلطة الفلسطينية فاسدة. وحوالي ٧٠ ٪ غير راضين عن أداء حكومة عباس، كما أن ٦٠٪ من الفلسطينيين يريدون منه أن يستقيل. وثانيًا على القضية الفلسطينية ومستقبل عملية التسوية السلمية، إذ إن إسرائيل ستعتبر ذلك الرفض للمفاوضات على أساس الخطة الأمريكية بمثابة ضوء أخضر لتنفيذ عناصر المبادرة بشكل انتقائي، ومن جانب واحد يسمح لها بالحفاظ على السيطرة الدائمة على القدس الشرقية والأجزاء الاستراتيجية من الضفة الغربية. علاوة على ذلك فإن الاستطلاع السابق الإشارة إليه أوضح أيضًا أن حوالي نصف الفلسطينيين (٤٧٪) يؤيدون انتفاضة مسلحة في مواجهة إسرائيل؛ لانعدام الأفق السياسي، كما وصلت نسبة معارضة حل الدولتين إلى ٥٠٪. وهنا تتبدى أهمية الإشارة إلى المعادلة الحرجة فلسطينيًا؛ فالقبول الفلسطيني بالصفقة أو اعتبارها أساسًا يمكن التفاوض عليه قد يُعدّ استسلامًا. وبالمقابل، فإن رفضها قد يكون نوعًا من الانتحار، إن لم يكن ضمن بناء بديل

عنها. ولا شك أن بناء هذا البديل المطلوب يتناقض مع استمرار استراتيجية البقاء والانتظار وردة الفعل التي تظهر تجلياتها المختلفة في أداء النخب السياسية الفلسطينية.

٣- الموقف العربي:

ليس من قبيل التجاوز القول بأن حل القضية الفلسطينية لا يعتمد على موقف الشعب الفلسطيني وحده، فمنذ نشأة هذه القضية، انخرطت الدول العربية فيها بدرجات متفاوتة، وخاض بعضها الحروب باسمها، واختبر مشروع الوحدة العربية نفسه من خلال المعارك التي دارت من حولها، وانقسم العالم العربي بسببها بين معتدلين يقبلون بالحل الوسط الذي يعترف بإسرائيل مقابل تخليها عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ والسماح بنشوء دولة فلسطينية عليها، وبين متشددين ما يزالون يطالبون بالحرب وبتحرير فلسطين من البحر إلى النهر. وبصفة عامة، فإن الجانب العربي لم يتخذ موقفًا محددًا تجاه صفقة القرن، وإنما حاول الاقتراب منها دون التعرض لها مباشرة، وقد جاء هذا الموقف خلال كافة المناسبات السياسية العربية التي أكدت على مبادرة السلام العربية المطروحة عام ٢٠٠٢، وضرورة إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٦٧. وقد عبر الجانب العربي عن موقفه من الصفقة بوضوح خلال البيان الصادر عن مجلس الجامعة العربية في ٢١ إبريل ٢٠١٩ في أعقاب الاجتماع الطارئ على المستوى الوزاري وبحضور الرئيس أبو مازن، والذي تضمن في بنده الأول من بنوده السبعة «أن الدول العربية لا يمكنها أن تقبل أية خطة أو صفقة لا تنسجم مع المرجعيات الدولية». ومن ثم فإنه من المستبعد أن يتجه الجانب العربي لاتخاذ أية مواقف مغايرة للثوابت الفلسطينية العامة التي لا يزال يعلن التزامه بها، سواء عن قناعة أو عن غير ذلك، خاصة وأن الزعامات العربية الملتزمة بالقضية على مدار عقود سابقة يصعب عليها تحمل المسئولية التاريخية في التفريط في أي من هذه الثوابت، ويظل الموقف الذي يحكم الدول العربية يتمثل في قبول أو رفض ما يمكن أن يقبله أو يرفضه الفلسطينيون.

٤ - الموقف الأردني:

لا يزال الموقف الأردني حريصًا على التعامل مع كل مكونات القضية الفلسطينية بقدر كبير من الهدوء، والالتزام بالثوابت المعروفة، وخاصة بالنسبة لقضية القدس، وباعتبار أن الأردن هي المسئولة رسميًا عن المقدسات الدينية في القدس باتفاق مكتوب مع السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠١٣، كما يعلم الأردن ذو الأغلبية الفلسطينية من السكان أن أية قرارات قد يتخذها خلافًا للثوابت الفلسطينية قد تعرض الأمن القومي الأردني لمخاطر وتهديدات داخلية لن يستطيع مواجهتها.

ومن هذا المنطلق، تبدو الحساسية الكبيرة المرتبطة بموقف الأردن والتي ستحول بينه وبين التوجه نحو صفقة القرن بالشكل الإيجابي الذي تأمل فيه واشنطن، وإن كنا نرى أن قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يمكن تمريرها دون قضية القدس، لا سيما وأن فكرة التوطين والتأهيل في الدول العربية التي يوجد بها لاجئون فلسطينيون (خاصة سوريا، ولبنان، والأردن) مطروحة بالتفصيل منذ فترات زمنية طويلة.

ونشير هنا إلى أن الأردن سوف يتعامل بصورة مرنة مع بعض مراحل الصفقة التي لن تمسّ الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية، ومن ثم جاءت موافقة الملك عبدالله على حضور بلاده مؤتمر المنامة. ومن المؤكد أن العلاقات الجيدة التي تربطه بالرئيس أبو مازن تسمح له بهامش حركة مقبول إلى حد كبير لدى الفلسطينيين.

٥- الموقف الأمريكي:

لم يعد أمام الولايات المتحدة أية خيارات سوى طرح صفقة القرن في توقيت مناسب، وتحديدًا بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في نوفمبر القادم، والتساؤل الرئيسي هنا يتمثل في طبيعة الظروف الإقليمية المتوقعة في نهاية العام الحالي، وخاصة العلاقات مع إيران، وموقف الأخيرة في منطقة الخليج، وهل ستدفع هذه التطورات الرئيس ترامب إلى إعلان الصفقة رسميًا أم تأجيلها لفترة أخرى؟ خاصة وأنه من المقرر أن تشهد الشهور القليلة القادمة بدء الحملة الانتخابية لإعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة، وهو الأمر الذي لا بد من متابعته بشكل دقيق.

وفي كل الأحوال، ففي التقدير ألا يتراجع الرئيس ترامب عن طرح الصفقة حتى لو اضطر لتأجيلها مرة أخرى، ولكنه لن يتجه إلى إلغائها تحت أية ظروف، باعتبار أنها تمثل أحد أهم الحلول والرؤى لإعادة ترتيب المنظومة الإقليمية بالمنطقة طبقًا للمصالح الأمريكية، سواء في مواجهة إيران أو روسيا.

٦ - الموقف الأوروبي:

تجنّب الاتحاد الأوروبي -كدول ومنظمة- حتى الآن إعلان موقف رسمي من مشروع "ترامب" للتسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع ذلك يمكن القول، من خلال ما هو منشور في الإعلام الأوروبي ومواقع مراكز الفكر، إن ا كبيرًا في فرص نجاح المشروع الأمريكي للتسوية، لأنه سيكون في الغالب ترجمة لعلاقات القوة على

الأرض، وهي في صالح إسرائيل، وانعكاسًا للتحيزات الأيديولوجية لفريق العمل الذي أعده، وتعبيرًا عن تصورات وتوصيات اليمين الإسرائيلي، وامتدادًا لسياسات "ترامب" المتجاهلة بل المعادية للفلسطينيين، والتي تتجاهل القانون الدولي. وفي هذا السياق، وجّه ساسة ومسئولون أوروبيون في ١٧ أبريل ٢٠١٩ خطابًا مفتوحًا إلى وزراء خارجية أوروبا وإلى "فريدريكا موجريني" (الممثلة العليا للشئون الخارجية في الاتحاد الأوروبي)، لحثهم على رفض أي مشروع أمريكي للتسوية لا يلتزم بقواعد القانون الدولي وأحكامه، ولا يتبنى حل الدولتين. ورغم الامتناع عن التعليق الرسمي على مبادرة/صفقة لم يتم الكشف عن تفاصيلها، فإنه بات واضحًا أن دول أوروبا تخشى تبعات سياسات الإدارة الأمريكية على أمن المنطقة واستقرار دولها، وعلى أمن واستقرار الدول الأوروبية. ومن المعروف أن تلك الدول تولي اهتمامًا خاصًا للهجرة والإرهاب، وبالتالي تخشى أي سياسة من شأنها أن تزيد عدد اللاجئين والنازحين.

وبصفة عامة، فإن هناك إرادة أوروبية جماعية ترغب في دعم نظام دولي قائم على احترام القانون، وفي إقامة علاقات أكثر من جيدة مع الدول الإسلامية، وفي إقناع الشعوب الإسلامية والجاليات المسلمة في أوروبا بأن الموقف السلبي من بعض الدول والكيانات (إيران وحماس مثلاً) لا ينمّ عن كراهية للإسلام، ولا يمكن أن يُعد كيلاً بمكيالين، بل هو رفض لسلوك لا يحترم القانون الدولي وقيمًا يفترض فيها العالمية. وبالطبع، يرى الكثيرون في أوروبا وغيرها أن خيارات الإدارة الأمريكية الحالية تعادي النظام الدولي، وتُضعف القوانين والضوابط الحاكمة له، وتدعم خطابات الكراهية، وتُفقد خطاب الانفتاح على الإسلام قدرًا كبيرًا من المصداقية. ومن ناحية أخرى، هناك قلق أوروبي على مستقبل إسرائيل. وفي بعض الدول هناك تخوف من تنامي المشاعر المعادية لليهود في المجتمعات الأوروبية، وتوجس من توتر العلاقة بين المواطنين المنتمين للديانتين اليهودية والإسلامية. ومع أن البعض داخل أوروبا يدرك أن الجمع بين الانفتاح على الدول الإسلامية، وطمأنة المواطنين اليهود والمسلمين في آن واحد، والحفاظ على أمن إسرائيل، والعمل على استرداد الفلسطينيين لحقوقهم، ليس سهلاً في أحسن الأحوال؛ إلا أنهم يعتقدون أن سياسات الإدارة الأمريكية تجعل هذا مستحيلاً، ويتشككون في صحة الفرض الأمريكي الأساسي الذي يؤمن برغبة الدول العربية الحليفة في قبول الصفقة، وبقدرتها على تمريرها وعلى فرضها على الفلسطينيين فرضًا، وعلى تمويل المشروعات الاقتصادية الملازمة لها.

ومع أن ما سبق قد يعني أن رفض أوروبا لخطة "ترامب" مضمون وحتمي، فإن الأمور تبدو أكثر تعقيدًا. ففي المقابل، يدرك الأوروبيون أن المقاربات السابقة فشلت، وأن حل الدولتين يزداد صعوبة كل يوم، وأنه سيقابَل بتعنت إسرائيلي، وأن خطر ضم إسرائيل أراضي جديدة ما زال قائمًا وواردًا. وهنا تجدر الإشارة إلى ظاهرة هامة في العلاقات الأوروبية الأمريكية، فكما أن كراهية الإدارة الأمريكية الحالية لا تحتم معارضتها في كل الملفات، فإن العلاقات الجيدة معها لا تعني الموافقة على كل سياساتها. وفي كل الأحوال فإنه لا يُمكن التنبؤ بردود فعل الدول الأوروبية طالما لم يتم الكشف عن الشق السياسي. وحتى بافتراض أن التوقعات سليمة، وأن المبادرة سيئة جدًا؛ فإن الأوروبيين سيدينونها مع ترك الباب مواربًا.

٧- الموقف الروسي:

لا تراهن السلطة الفلسطينية على موسكو كبديل لواشنطن، وإنما لكسر احتكار الولايات المتحدة للقضية وفقًا لما أعلنه الرئيس محمود عباس "أبو مازن". ومن جانبها، أظهرت روسيا تقاربًا واضحًا مع المواقف الفلسطينية، فقد أبدت اعتراضها على التسريبات الخاصة بالخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط "صفقة القرن" وما واكبها من خطوات قامت بها واشنطن كنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كما اعتبرت أن الخطوات أحادية الجانب تُهدر الحق الفلسطيني وتقوض مسار عملية السلام المتعثر، وأنه يجب أن تسبقها العودة إلى المفاوضات المجمدة. وفي الواقع فإن الحديث عن الدور الروسي في عملية السلام في الشرق الأوسط لا بد أن ينطلق من أولًا أن روسيا ليست طرفًا طارئًا على ملف التسوية منذ إطلاق مسار مدريد عام ١٩٩١، فهي عضو في اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) التي أنشئت في مدريد عام ٢٠٠٢. وثانيًا أن الدور الروسي في عملية التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية لم يعتمد منهج "التقارب" مع أطراف عملية التسوية، بقدر ما يعتمد على

في هذا السياق، يُمكن القول إن هناك عدة محدّدات تجعل من أي فرصة محتملة فرصة مقيدة ومحدودة، وتعوق أي دور روسي يمكن التعويل عليه، ومنها على سبيل المثال:

- غياب أوراق الضغط: فالمتغير الإقليمي بالنسبة لروسيا لم يُضف لها أوراق ضغط على إسرائيل بسبب طبيعة مسار التسوية، فهو مسار خارج مجلس الأمن، وليس صراعًا ميدانيًا تمثل فيه روسيا أحد موازين القوى، كما لا تمتلك مكّنها من التأثير في هذا الملف على عكس الوضع بالنسبة للولايات المتحدة

في ظل وجود منصات أمريكية-إسرائيلية مشتركة تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على صناعة القرار على الجانبين.

- سياسة فصل الملفات التي تنتهجها إسرائيل في إطار العلاقة مع روسيا، فالأولى كانت حريصة منذ البداية على تحييد الثانية في هذا الملف وعدم خلط الأوراق، كما لم تعقد أي مقايضات أو صفقات ذات صلة يمكن أن تدفع إسرائيل إلى اتخاذ خطوة لصالح الفلسطينيين، وهو ما ظهر من عدم تلبية رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" دعوة روسيا إلى حوار فلسطيني-إسرائيلي في موسكو.

- طبيعة الاصطفافات الإقليمية: لا تشكل التفاعلات الإقليمية الراهنة بيئة مناسبة لدور روسي في ضوء التوترات الإقليمية على خلفية السياسات الإقليمية لإيران، بل على العكس استدعت زيادة في الطلب على الدور الأمريكي من جهة، وبالتالي لم تَبْنِ روسيا قاعدة تكتل ذات تأثير تجعل منها قطبًا في معادلة اصطفاف إقليمي، خاصة وأن السياسات الروسية في سوريا لم تنسجم مع المواقف العربية من جهة أخرى، وهو ما يُعقّد موقف السلطة الفلسطينية في حال راهنت على موسكو.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إنه على الرغم من زيادة الاهتمام الروسي بالقضية الفلسطينية، إعلاميًا ودبلوماسيًا، خلال العقد الماضي، وتزايده بوتيرة أعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ فإن روسيا ستبقى مجرد لاعب ثانوي في ملف التسوية وليست لاعبًا رئيسيًا، سواء بفعل ديناميكية التفاعلات الإقليمية الراهنة، أو بفعل محركات الدور الروسي نفسه الذي يتحرك في ساحات الصراعات المسلحة بكفاءة أعلى من استخدام الآلية الدبلوماسية في قضايا التسوية، وهو ما يفسر تراجع الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط في استراتيجيات الأمن القومي الروسية إلا في نقاط التماس مع القضايا ذات الأبعاد الأمنية والاستراتيجية.

٨- الموقف الإيراني:

تحظى «صفقة القرن» باهتمام غير مسبوق في الخطاب العام الإيراني حاليًا، بالتزامن مع التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بإيران، حيث تشن طهران حملة دعائية استباقية مضادة للصفقة، وتربط بينها وبين تنامي حالة التصعيد ضدها من جانب الولايات المتحدة، لدرجة أصبح يصعب فيها الفصل بين القضيتين في الخطاب الإيراني. ويبرر هذا التوجه عدة منطلقات؛ لعل أبرزها تبنّي النخبة الإيرانية تصورًا مفاده أن أحد تكتيكات الإدارة الأمريكية في زيادة التواجد العسكري الأمريكي في الخليج مؤخرًا هو إلهاء وإشغال إيران لإبعادها عن ساحة التفاعل الإقليمي مع الخطة الأمريكية للتسوية، باعتبارها طرحًا إقليميًا يتفاعل معه خصوم إيران في الخليج، لا سيما السعودية والإمارات والبحرين، وذلك في إطار تشكل «حلف مصالح مشتركة» (خليجي، إسرائيلي، أمريكي) مناهض لإيران بناء على ما جسده «مؤتمر وارسو» (١٤ فبراير ٢٠١٩) من ترويج للشروع في بناء «ناتو عربي» معادٍ لإيران.

ومن الواضح أن الموقف الإيراني الراهن من صفقة القرن سيعتمد أساسًا أولًا على خطاب دعائي مضاد ومتشدد حيال صفقة القرن، وثانيًا على إقامة العديد من الفاعليات التي يقوم بها وكلاء إيران في هذا الصدد، ومحاولة دفع بعض الوكلاء للقيام بعمليات عدائية في بعض الساحات بحسب وتيرة المفاوضات وعجلة دورانها:

ويتمثل في عدة محاور، منها شن هجوم على «صفقة القرن» باعتبارها مشروعًا لتصفية القضية الفلسطينية، ورفع مستوى العداء بشكل معلن وموجه ضد الأنظمة العربية بشكل عام وبعض الأنظمة الخليجية، خاصة السعودية والإمارات والبحرين، والتركيز على أنها تستهدف تحالفًا (عربيًا - صيهوأمريكيًا) وهو ما برز في الترويج لـ ٥ أفكار أساسية هي:

الفريق B: وهي النظرية التي روج لها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال محاضرة ألقاها في منتدى آسيا في جامعة نيويورك (إبريل ٢٠١٩)، وأشار في أحد محاورها إلى أن هناك فريقًا أطلق عليه «الفريق ب» مكونًا من (جون بولتون، بنيامين نتنياهو، بن سلمان، بن زايد) هو الفريق الذي يقود السياسات الإقليمية في الوقت الراهن، ويلعب الدور الرئيسي حاليًا في إعادة هندسة المنطقة.

خطة الخيانة والمؤامرة الأمريكية: تشكل «المؤامرة» عماد الخطاب الإيراني التقليدي ضد الولايات المتحدة، لكن الأبرز في الخطاب الحالي هو تخوين الدول العربية التي تتعامل مع «الصفقة» باعتبارها «خطة خيانة» وفقًا للمرشد الأعلى علي خامنئي في خطابات متتالية كمعادل إيراني لخطة «صفقة القرن»، حيث اعتبر أن مؤتمر البحرين يهدف إلى تحقيق الخطة «التآمرية الأمريكية حول فلسطين».

السمسرة الأمريكية: وهي الفكرة التي روج لها علي لايجاني (رئيس مجلس الشورى الإيراني)، باعتبارها تتفق مع

باعتبار أن الرئيس دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنير أباطرة العقارات في العالم.

الإرهاب الوهابي-الصهيوني: وهي الفكرة التي روج لها حسين عبداللهيان (المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإسلامي) في تحليله لقمم مكة، معتبرًا أن حكام السعودية بدلًا من معالجة تحرير القدس ودعم فلسطين، دشنوا مسرحية اجتماعات لجامعة الدول العربية وOIC وPGCC لمواجهة سياسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأن إيران وحلفاءها هزموا بالقوة الإرهاب الوهابي-الصهيوني في المنطقة.

إفلاس القرن: وهي الفكرة التي يروج لها المستوى السياسي والدبلوماسي في طهران، الرئيس حسن روحاني، في تعليقه على قمم مكة، وتبعه ظريف الذي أطلق على صفقة القرن تعبير إفلاس القرن.

أحد ملامح التحرك الإيراني في إظهار المواجهة مع صفقة القرن هي تدشين فعاليات معادية لها، ومن المتصور أيضًا أن إيران ستواصل تدشين تلك الفعاليات التي لن تقتصر فقط على المناسبات كما هو الحال بالنسبة ليوم القدس، وإنما ربما بالتواكب مع إطلاق فعاليات الصفقة كورشة البحرين، وبدأت طهران تلك الفعاليات بعقد ورشة في «بيروت» تحت عنوان «متحدون ضد صفقة القرن» كفاعلية مقابلة واستباقية لورشة البحرين شارك فيها «حزب الله»، وجمعية الوفاق البحرينية الموالية لإيران، والحوثيون. ومن خلال المؤتمر اتضحت الملامح الأساسية لخطة التحرك وتتمثل في:

١- التركيز على فكرة إعادة تفعيل محور المقاومة الذي تقوده إيران في مقابل التحالف «الخليجي-الصهيو أمريكي» في محاولة للمزايدة بادعاء أن إيران تتبنى منذ ٤٠ عامًا دعم حركات المقاومة في المنطقة.

٢- التركيز على فكرة الارتباط بين الصفقة وبين التصعيد مع إيران. وهو ما يتسق والتوجهات الإيرانية.

٣- تأكيد الوكلاء على الاستعداد للمواجهة العسكرية وإشعال المنطقة في حال المواجهة ضد إيران.

- التلويح بمواجهة إسرائيل في حال المواجهة مع إيران.

١ - خبرات الشرق الأوسط تجاه مسار التسوية:

بدأت عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي بتسوية الملف المصري الإسرائيلي عبر اتفاقية كامب ديفيد، ثم توقفت محاولات التسوية حتى انطلقت في عام ١٩٩١ بمؤتمر مدريد. وفي الواقع فقد سادت لدى قطاع عريض من العرب أوهام كثيرة تتعلق بتلك العملية وأهداف إسرائيل منها، وحاول البعض تسويق تلك العملية على أنها مؤامرة حيكت ضد العرب. بينما تلك العملية هي مفاوضات لتسوية تفترض بطبيعتها أنها لن تكون عادلة ولكنها ستكون متوافقة مع ميزان القوى وقدرة كل طرف على حشد الأوراق التي لديه، والقدرة على حسن توظيفها لخدمة مصالحه. وفيما يتعلق بإسرائيل، فمن المؤكد أنها دخلت تلك العملية، سواء مع مصر أو لاحقًا مع بقية دول الصراع، باستراتيجية تهدف إلى تعظيم مكاسبها وتقليص مكاسب الطرف العربي إلى أقصى حد ممكن. فقد سعت أولًا إلى عقد اتفاقيات سلام أو تسوية مع الدول العربية منفردة، فلم يكن متاحًا لها أو من صالحها أن تدخل مفاوضات مع تكتل عربي. وعلى الرغم من أن مؤتمر مدريد كان يوحي بأن التسوية مقبلة على وضع يبدو فيه أن ثمة موقفًا عربيًّا في مواجهة إسرائيل، فإن تعذر إتمام ذلك قد دفع الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي نحو التفاوض الثنائي فتم توقيع اتفاق أوسلو.

أما الحديث عن مثالب التفاوض المنفرد مع إسرائيل، وهو أمر لا يمكن إنكاره؛ فإنه يغفل -في الوقت ذاته- أن التفاوض الجماعي كان يعني عدم تحقيق أي شيء، من ناحية لأن إسرائيل ترفض ذلك، ومن ناحية أخرى لأن المشكلة مع إسرائيل تكاد تختلف تمامًا من دولة عربية إلى أخرى، فسيناء ليست الجولان، والاثنان ليسا الضفة الغربية وغزة، ولبنان تختلف كلية هي الأخرى. كما تبنّت تكتيكًا تفاوضيًّا يقوم على محاولة تفتيت المواقف العربية، ثم الدخول مع كل طرف في مفاوضات لا تنتهي، أو بتعبير آخر التفاوض من أجل التفاوض، وتعمد الغموض في معظم الاتفاقات للعودة إلى الاتفاق على تفسير ذلك الغموض، مع وضع كل العراقيل الممكنة لعرقلة سير المفاوضات نحو النهاية أو نحو القضايا الأكثر حساسية. فإسرائيل لم تكن معنية بأي اعتبارات تتعلق بعدالة التسوية أو قابليتها للدوام بقدر ما هي معنية بحل ما تعتقد أنه أخطر معضلة تواجهها والتي تطلق عليها «القنبلة الديموجرافية» الفلسطينية.

ثم جاءت الصدمة للشعب الإسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣. إذ أرغمت تلك الحرب الإسرائيليين كافة على مواجهة أو طرح نوع مختلف من الأسئلة لم يكن واردًا في التفكير قبيل تلك الحرب. وقد تمحورت تلك الأسئلة حول جدوى الاعتماد على القوة العسكرية فقط في حماية الأمن الإسرائيلي. فبدأت القوى والتيارات السياسية تبحث في مسالك أخرى تدعم القوة العسكرية لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وبدأ على استحياء الحديث عن ضرورات تحقيق السلام في المنطقة. وقد اكتسب هذا الحديث المزيد من الشرعية بعد مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس في عام ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩. بيد أن الدفعة الأهم التي دعمت موقف القوى المنادية بمسار آخر غير القوة العسكرية والحروب (السلام) جاءت في أعقاب حرب لبنان عام ١٩٨٢، التي أوضحت بجلاء أنه لا يمكن الاعتماد فقط على القوة العسكرية وما يحققه المزيد منها من الغرور والإقدام على مغامرات ليست حتمية للمصالح الإسرائيلية.

ورغم أن القوى المنادية بالسلام قد تعرضت لانتكاسة بسبب تعرض إسرائيل لتهديدات عراقية من خلال إطلاق الصواريخ عليها، استغلتها القوى اليمينية المعادية للسلام لحشد المجتمع الإسرائيلي في اتجاه رفض نداءات السلام أو التسوية مع العرب. علاوة على ذلك فقد كان العقل السياسي الإسرائيلي، بعناصره المختلفة، غير مرحب أو غير متفهم لجدوى السلام مع العرب بدرجة تكفي لخوض ذلك المضمار، وكان التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي ما زال قائمًا على أسسه التقليدية التي تتمحور حول فكرة تعزيز القوة الإسرائيلية والمحافظة على ما تم تحقيقه. إلا أن ما أفرزته تلك الحرب من نتائج وتغييرات في المنطقة وعلاقات القوى بها، وتماشيًا مع الرغبة الأمريكية، دخلت إسرائيل الرسمية حلبة التسوية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وكان شغلها الشاغل هو كيفية إحراز الحد الأقصى من المكاسب من تلك العملية التي يبدو أنه لا مناص عن الدخول فيها، فمعارضة الرغبات الأمريكية ليست دائمًا في صالح إسرائيل. كما كان عليها أن تستعد لطرح تفسير مقبول للرأي العام حول قبول أشياء لم يكن واردًا حتى مجرد التفكير فيها، وأهمها مسألة الانسحاب من أراضي تحت السيطرة الإسرائيلية، بكل ما يشير إليه ذلك من تقلص في المشروع الإسرائيلي.

وبعد ما يزيد على ربع قرن من بدء عملية التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية التي بدأت باتفاق أوسلو، ما زال الاحتلال الإسرائيلي قائمًا، وما زال الشعب الفلسطيني محرومًا من التمتع بحقوقه الوطنية المشروعة في ممارسة الحق في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، وهو ما يشهد بشكل واضح على فشل عملية التسوية التي جرت

أنتجت أوضاعًا جديدة على الأرض لم تكن قائمة قبل بدئها، ولا بد لأي جهد يستهدف تجديد عملية التسوية بشكل أكثر فاعلية من أخذ هذه الأوضاع المستجدة في الاعتبار والانطلاق منها -بالإضافة إلى العناصر الأخرى التي تشكل الموقف في المنطقة- من أجل التوصل لنتائج أفضل.

لقد بينت خبرة الشرق الأوسط الطويلة مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عدم قدرة أي من طرفي الصراع على فرض إرادته الكاملة على الطرف الآخر رغم الاختلال الشديد في موازين القوة بينهما، الأمر الذي يؤكد ضرورة التوصل لحل وسط تاريخي يسمح لكل من الطرفين بتحقيق قدر مناسب من مطالبه. كما بينت هذه الخبرة أيضًا الحاجة الماسة لإعادة تصميم عملية التسوية لتمكينها من تجاوز الإخفاق الذي عانت منه حتى الآن، فشعوب ودول المنطقة ليست في وارد إعادة إنتاج عملية التسوية بإخفاقاتها السابقة بعد أن اتضحت لها التكلفة الكبيرة وغير المقبولة لعملية سلام تظل دائرة بلا نهاية، كما لو كانت العملية ذاتها هي الهدف، أما أهدافها النهائية فيمكن تأجيلها أو حتى تجاهلها كلية.

والحقيقة أن أهم ما ميز عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية هو أنها كانت عملية تفاوضية مفتوحة النهاية. فقد اتفق الطرفان في أوسلو على عدد من الإجراءات الأولية التي استهدفت إظهار حسن النوايا، كما استهدفت بناء الثقة بين طرفين تصارعا لفترة طويلة ورفض كل منهما من حيث المبدأ التوصل إلى أي حل وسط مع الطرف الآخر. الفلسفة التي قامت عليها عملية أوسلو بسيطة ولكنها ليست معدومة الوجاهة تمامًا، فقد رأى مصممو عملية أوسلو أن التوصل لاتفاق بشأن قضايا الحل النهائي الشائكة هو أمر شديد الصعوبة في ظل فجوة الثقة التي تفصل بين الطرفين، وأن اجتياز الطرفين لمرحلة تستهدف بناء الثقة بينهما هو أمر ضروري يسهل عليهما الوصول إلى اتفاق نهائي. ولهذا اتفق الطرفان على البدء بمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يصلان في نهايتها إلى اتفاق نهائي.

المرحلة الانتقالية -إذن- كانت المكون الأكثر تحديدًا وتبلورًا لعملية أوسلو، بينما تم تأجيل تطوير أي تصور له قدر مناسب من التحديد بشأن المرحلة الانتقالية. فبينما كان الطرف الفلسطيني يراهن على قدرته في نهاية المرحلة الانتقالية على الفوز بدولة مستقلة ذات سيادة على المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، لم يكن لدى الجانب الإسرائيلي تصور محدد بشأن الحل النهائي، حيث تراوحت التصورات التي عبرت عنها القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل بين الحكم الذاتي المحدود على السكان دون الأرض، والحكم الذاتي العميق على الأرض والسكان، وصولًا إلى دولة فلسطينية مقلصة من حيث الحقوق الإقليمية وحقوق السيادة والاستقلال. ورغم أن مبدأ قيام الدولة الفلسطينية اكتسب قبولًا أوسع نطاقًا أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها، إلا أن القبول الإسرائيلي بإطلاق وصف الدولة على الكيان الفلسطيني المزمع قيامه لم يترتب عليه تحقيق تقدم مماثل في المحتوى الذي ينطوي عليه هذا الكيان، الأمر الذي سمح بالإبقاء على الفجوة المتسعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين رغم المرحلة الانتقالية.

وبينما كان المأمول أن تتيح المرحلة الانتقالية للطرفين الفرصة لبناء الثقة بينهما، فإن المرحلة الانتقالية نفسها منحت الفرصة للأطراف الأكثر تشددًا على الجانبين لتخريب العملية كلها. فمبدأ الحل الوسط التاريخي الذي قبل به المتفاوضون، ورغم فوزه بتأييد ما يمكن اعتباره التيار الرئيسي في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن هذا المبدأ ظل مرفوضًا من جانب قوى فلسطينية وإسرائيلية واصلت التمسك بالمنطلقات والمواقف السابقة التي ترفض أي إمكانية للتسوية بين الطرفين. فبناء الثقة الذي تحول في عملية أوسلو إلى شرط للتوصل للتسوية النهائية وليس مقدمة لها، قدم للقوى الأكثر تشددًا سلاحًا أجادت استخدامه لهدم الثقة، ومن ثم لتعطيل التسوية النهائية. فالطريقة التي تم بها تصميم عملية أوسلو بدلًا من أن تتيح محاصرة القوى الأكثر تطرفًا وإضعافها، فإنها أتاحت لها فرصًا وأدوات تسمح بتخريب التسوية.

لم تكن القوى الأكثر تشددًا لتحظى بهذه الفرصة لولا عدد من العوامل والسمات الإضافية التي ميزت عملية أوسلو، ومن أهم هذه العوامل تلك الدرجة العالية من عدم التوازن في الالتزامات التي رتبتها هذه العملية، الأمر الذي حدث على أكثر من مستوى. فبينما تم تحديد التزامات الأطراف، خاصة الطرف الفلسطيني، في المرحلة الانتقالية بدرجة عالية من الدقة، فإن الأطراف لم تكن ملزمة فيما يخص الحل النهائي سوى بالدخول في مفاوضات تمنى مصممو العملية لها أن تكون مثمرة.

وفي كل الأحوال، فإن أغلب التنازلات التي قدمها الطرفان لم تكن من النوع الذي لا يمكن الرجوع عنه. فقد أعادت إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية التي سبق لها الانسحاب منها، وقامت بتدمير المؤسسات والقدرات الفلسطينية التي سمحت ببنائها. كما أحيا الفلسطينيون تقاليد الكفاح المسلح، وعاد قسم ليس قليلًا منهم لينكر شرعية

كما لو كان قد بات أسيرًا لتنازلات قدمها في لحظة تاريخية محددة، بينما احتفظت إسرائيل بحرية التراجع عنها. وفي الواقع فإن أخطر أشكال عدم التوازن في الالتزامات الإسرائيلية والفلسطينية هو طبيعة الأثر الذي تركته هذه الالتزامات على الأطراف التي قطعتها على نفسها. فالتنازلات الإسرائيلية كانت في الأساس تنازلات مادية يمكن تعويضها، وهو ما أثبتته خبرة السنوات التالية، بينما كانت التنازلات الفلسطينية تنازلات مبدئية تهدد شرعية وأخلاقية الطرف الذي قدمها. فقد وضع الطرف المفاوض الفلسطيني شرعيته الوطنية وجدارته بالقيادة على المحك عندما أقدم على تقديم هذه التنازلات، بحيث أصبحت شرعية وجدارة القيادة الفلسطينية مرهونة بنجاح التسوية. وقد أثبتت خبرة السنوات المنقضية منذ بدء التسوية التكلفة الكبيرة لهذه التنازلات، عندما أسفر إخفاق التسوية عن إلحاق ضرر بالغ بالقيادة الفلسطينية وبالتماسك والوحدة الوطنية الفلسطينية، بينما أمكن لنظام إسرائيل السياسي ومجتمعها مواصلة الحياة بطريقة أقرب للطبيعية التي اعتادوا الحياة عليها لعقود.

لقد أخطأت السلطة الوطنية الفلسطينية مرات في إدارة علاقاتها مع إسرائيل، وفي تصميم وتنفيذ استراتيجياتها التفاوضية، لكن المسئولية الأكبر في إخفاق عملية السلام تظل تتحملها إسرائيل، فهي في نهاية المطاف الطرف الأقوى الذي تسمح له موارده وإمكانياته بقدرة أكبر على إنجاح أو إفشال العملية السياسية، وقد اختارت إسرائيل التي لم تكن حريصة على إنجاح المفاوضات التذرع بأخطاء فلسطينية لإفشال العملية كلها. غير أن الإخفاق الفلسطيني في بناء مؤسسات الكيان الوطني وتهيئتها للتحول إلى مؤسسات دولة كاملة السيادة تدير أمورها بفعالية وكفاءة وفقًا للقواعد المستقرة في هذا العصر، خاصة قواعد الشفافية والمسئولية والمحاسبية والتمثيل السياسي الصادق والديمقراطية، هذا الإخفاق هو الإخفاق الذي يتحمل الجانب الفلسطيني، خاصة القيادات الفلسطينية، المسئولية الأساسية عنه. فرغم صعوبات بناء الدولة تحت الاحتلال، فإن الفساد وعدم الكفاءة والشللية والانقسامية وصراعات مراكز القوى وتعددية الأجهزة، خاصة الأمنية، لم يكن بالأساس وفي القسم الأكبر منه سوى نتيجة لإخفاق القيادة الفلسطينية في بناء الدولة، وهو الأمر الذي ساهم في تسهيل مهمة إسرائيل في إفشال العملية السياسية، وأدى إلى تراجع مستوى التعاطف مع الفلسطينيين لدى الأطراف الدولية ذات الصلة، وإلى ضعف الأساس الأخلاقي للمطالب الفلسطينية، وفي إثارة الشكوك بشأن ما إذا كانت الدولة الفلسطينية المأمولة حال قيامها ستكون قادرة على القيام بوظائفها بطريقة تضمن الأمن والاستقرار والازدهار في فلسطين، وما إذا كان الأثر النهائي لقيام الدولة الفلسطينية إيجابيًا فيما يخص الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

٢ - الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي:

ظل الصراع العربي الإسرائيلي في بعده الفلسطيني عصيًا على الحل رغم عمره الذي جعل منه الصراع الأطول والأعقد في العالم، كونه نموذجًا للصراع الاجتماعي الممتد الذي يزداد تعقيدًا بفعل عاملي الهوية والدين، وهو البعد الذي تفجر بشكل واضح منذ تبني إسرائيل تقديم نفسها كدولة يهودية خالصة. وقد شهد ذلك الصراع عشرات المبادرات والأفكار لتسويته، سواء من جانب أطرافه المباشرين أو من دول عربية فاعلة في الإقليم أو من خلال الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن يومًا بعيدة عن مجريات الصراع وعن مجريات تسويته على الأقل من خلال دعمها وانحيازها للطرف الإسرائيلي والتزامها بحمايته طبقًا لتصوراته المنفردة. ولعل أهم تلك المبادرات ما عرف بخارطة الطريق، وتفاهمات عباس أولمرت، ومقترحات كلينتون، والمبادرة العربية، ويسبقها بالطبع المبادرات التي أخذت طريقها للتطبيق قبل أن تتعثر، ويأتي في مقدمتها مؤتمر مدريد وما تلاه من اتفاق أوسلو الذي حكم

هذه الأفكار والمبادرات ناقشت كل الملفات بما في ذلك ما عرف بقضايا الحل النهائي أو القضايا الشائكة، وقدمت تصورات للتعامل معها، إلى الحد الذي يدفع للقول بأنه لم يعد هناك جديد يمكن طرحه بحيث يكون قابلاً للتفاوض بين الطرفين ويمكن تصور نجاحه. ولعل ذلك ما دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لطرح كل تلك المبادرات جانبًا، وإصراره على طرح مبادرة جديدة ليس من المتصور أن تخرج عن حدود التصور الإسرائيلي كثيرًا، مسوقًا لها باعتبارها صفقة متكاملة، إما قبولها كاملة أو رفضها مع تحمل تبعات أي من هذين الخيارين، في محاولة لممارسة أكبر قدر ممكن من الضغوط خاصة على الطرف الفلسطيني والعربي لقبول تلك الصفقة. وتماهيًا مع الموقف الإسرائيلي وممارساته، عمل الرئيس الأمريكي على استباق مشروعه للتسوية بتغيير الحقائق على الأرض بحيث يصعب التفاوض حولها كما فعل بقراره الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ومحاولته تصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين بقراراته ضد الأونروا وضغوطه على الأردن لتغيير تعامله مع اللاجئين الفلسطينيين بما يسمح بتوطينهم أو المضي قدمًا في سياسة تعويضهم وتوطينهم في مناطق أخرى. وبصفة عامة فإن مسار عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي يؤكد أنه يجب التعامل مع أية أفكار أو مبادرات جديدة تطرح للتسوية انطلاقًا من الاعتبارات التالية:

أ- أن هذا المشروع الأمريكي «الصفقة» لا يتعدى كونه رؤية أمريكية للسلام في الشرق الأوسط، على غرار العديد من الخطط التي طُرحت من قبل ولم يتم تنفيذها، بل رُفضت في النهاية.

ب- أن موقف الولايات المتحدة حاليًا ينطلق من مقولات اليمين الإسرائيلي المتشدد، وإن لم يتبنّ كل نتائجه، لأن مصالح الولايات المتحدة ليست مطابقة لمصالح إسرائيل، ولكن من الواضح أنها لن تكون وسيطًا محايدًا أو حتى منحازًا بالطريقة المعهودة. ومن ثم يبقى من الضروري التعرف على أعضاء الفريق الأمريكي، ودراسة مخيال المفاوضين الأمريكيين والإسرائيليين. على سبيل المثال، علاقة كل منهم بالتوراة، ورؤيتهم للعالم العربي، ذلك أن المنطق الديني قد يؤثر على المنطق السياسي، وقد يدفع إلى تبني خيارات قد تشكل عبئًا استراتيجيًا على إسرائيل. وإلى جانب ذلك فإن هناك أيضًا منطقًا «علمانيًا» ولكنه يوظف لتبرير الخيارات الأمريكية، وهو منطق عرض له بايبس في مشروع «نصر إسرائيل». ويرى هذا المنطق أن الشروط الفلسطينية هي شروط منتصرين، وأن المساعدات الدولية تساعدهم بطريقة غير مباشرة على الاستمرار في المقاومة وعلى إنكار الواقع، وأن السياسة المثلى هي تركيعهم وإجبارهم على إعلان «الإفلاس السياسي»، وعلى الاعتراف بالهزيمة، ومساعدتهم ماليًا إن تقبلوها.

ج- أن رؤية الولايات المتحدة الشاملة للمنطقة تنطلق من نظرة مختلفة عما سبق للعلاقة بين عملية السلام والملف الإيراني. فبينما كانت الولايات المتحدة إبان فترة الرئيس كلينتون تنتهج سياسة احتواء إيران كوسيلة لمنع طهران من تخريب عملية السلام؛ فإنها الآن تقترب من عملية السلام مستهدفة تشكيل جبهة عربية إسرائيلية لمواجهة إيران. الأمر الذي يعني ضرورة التساؤل عن موقف الولايات المتحدة من عملية السلام فيما لو توصلوا مع الإيرانيين إلى اتفاق مُرضٍ لواشنطن.

د- أن عدد الدول التي تنظر إلى الصراع ليس فقط كمشكلة استراتيجية، ولكن باعتباره مسألة تتعلق باستقرار وضعها الداخلي، قد تزايد بشكل واضح. فهناك دول أوروبية تشهد إما تعبئة من الجاليات الإسلامية أو استقطابًا إسلاميًا/يهوديًا حول الصراع، وقد يدفع هذا تلك الدول إلى الدخول على خط الأزمة إما عن طريق دبلوماسية المسار الموازي (Track Two) أم عن طريق طرح مبادرات تحاول التوفيق بين القانون الدولي والمعطيات على الأرض. وهناك دول لها خبرات في الوساطة وفي حل أو تخفيض حدة الصراعات. وتجدر الإشارة هنا إلى التصريح الأوروبي بعد مقابلة كوشنير وموجريني في ٤ يونيو ٢٠١٩، الذي أكد على الاعتراف بأهمية التنمية الاقتصادية، ولكنه شدد أيضًا على ضرورة حل سياسي قائم على معايير الشرعية الدولية.

ه- أن الخليج أصبح طرفًا أساسيًا في المفاوضات بشكل مباشر على نحو لم تشهده عملية السلام من قبل في ظل تواضع خبرتها بذلك الصراع، خاصة فيما يتصل بالتفاوض مع الطرف الإسرائيلي، والتطورات التي شهدها مسار تلك العملية. وهو الأمر الذي يطرح ضرورة التساؤل حول حدود التنسيق مع دول الخليج، خاصة وأن السعودية تميل إلى اتخاذ قرارات منفردة، كما أن موقف قطر سيثير علامة استفهام، ويبدو السؤال الرئيسي بشأنها هو: هل سيحاول الأمريكيون إشراك قطر (ومعها تركيا طبعًا) في العملية بوصفها ضامنًا لحماس؟

و- أن التاريخ القديم والحديث أكد لنا بما لا يدع مجالًا للشك أن الفلسطينيين والعرب لم يقبلوا أن تُفرض عليهم خطة سلام بالقوة ودون إرادتهم أيًا كانت بنودها، وأيًا كان الطرف الذي طرحها؛ فمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية تمت بإرادة مصرية خالصة. وكذا معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية تمت بإرادة أردنية، وحتى اتفاقات أوسلو تمت بموافقة وبإرادة فلسطينية تامة.

ز- أن القرار النهائي في مدى تطبيق أية خطة سلام على الأرض من عدمه سيكون في أيدي الفلسطينيين، قيادة وشعبًا، وكذا في أيدي القادة العرب.

٣- تطور الوساطة الأمريكية ما قبل وبعد ترامب:

أولًا- مرحلة ما قبل ترامب:

ظلت السياسة الأمريكية في خانة الوسيط بين العرب وإسرائيل بما لا يضر بمصالح الأخيرة. وفي هذا السياق، قال "آرون ديفيد ميلر"، المفاوض في عملية السلام، إن "الولايات المتحدة قد لا تكون وسيطًا صادقًا، لكن بإمكانها أن تكون وسيطًا فعّالًا". ومع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات ليس على قاعدة الانحياز لتل أبيب، ولكن على قاعدة الاكتفاء بدور الوسيط، حيث قام بعض الرؤساء الأمريكيين بطرح تصورات لكيفية التسوية، ودعوا الأطراف المعنية للنقاش أو التفاوض حولها، وجميعها لم يكتب لها النجاح على الأرض. وفي رؤيته لدور الولايات المتحدة في الصراع العربي-الإسرائيلي، يقرر "جيرمي آر. هاموند" في كتابه "عقبة أمام السلام: دور الولايات المتحدة في

عملية إنهاء الصراع، والحكومة الأمريكية انضمت إلى إسرائيل في جهودها لنبذ كل أشكال الضغوط الدولية لتغيير واقع الاحتلال.

وفي بداية سبتمبر ١٩٨٢، وعقب خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، طرح الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" مشروعًا أو مبادرة أمريكية للسلام في الشرق الأوسط، لم تبتعد كثيرًا عن مشروع أو أفكار الرئيس "جونسون"، ولم تتجاوز القواعد الأمريكية المتعلقة بالانحياز إلى إسرائيل وضمان أمنها، فأكد في المبادرة أن تطلعات الشعب الفلسطيني مرتبطة بحق إسرائيل في مستقبل آمن. ومع تأكيده أنه لا عودة لحدود ١٩٦٧، قرر أن المسألة الفلسطينية أكبر من مسألة اللاجئين، ومن ثم اقترح إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع مرتبط بالأردن، وطالب بتجميد المستوطنات، وأكد أن الصراع يجب أن تتم تسويته عن طريق التفاوض على قاعدة الأرض مقابل السلام، وأن وضع القدس يقرر بالتفاوض أيضًا. وبينما لم يهتم العرب بإبداء موقف من تلك المبادرة فإن تل أبيب رفضت تلك المبادرة.

ومع قدوم الرئيس "جورج بوش الأب"، استغل الموقف الدولي والإقليمي، ونجح في ممارسة دور الوسيط الفعال، فتمكن من عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط حضره الفلسطينيون ضمن الوفد الأردني، تمخض عنه في عام ١٩٩٣ التوصل إلى اتفاق أوسلو الذي ظل المحور الأساسي لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، خاصة بعدما تم التوصل إلى اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤. وانحصر الدور الأمريكي في محاولة ضمان سير المفاوضات التي كثيرًا ما توقفت نتيجة السياسة الإسرائيلية التي اعتمدت منهج التفاوض من أجل التفاوض واستهلاك الوقت، ومن ثمّ لم يتم الالتزام بالمواعيد المقررة لإعلان الدولة الفلسطينية رغم أن الاتفاق نصّ التفاوض حول القضايا الشائكة أو قضايا الحل النهائي، الأمر الذي يؤكد خطأ المراهنة الأمريكية على أنه يُمكن التوصل إلى تسوية سلام معقولة من دون معالجة الاحتلال الشاسع في القوى بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه يمكن إخضاع السياسة الفلسطينية الداخلية لمتطلبات عملية السلام بالمفهوم الأمريكي-الإسرائيلي.

أما الرئيس "بيل كلينتون" الذي بدأ ولايته برفض إقامة دولة فلسطينية، والتأكيد على الثوابت الأمريكية في الانحياز إلى إسرائيل، فإنه وإزاء اقتراب موعد الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في مايو ١٩٩٩ طبقًا لاتفاق أوسلو، تغيرت مقاربته للصراع إلى حدّ ما. فزار الرئيس "كلينتون" غزة في ديسمبر ١٩٩٨، وأعلن عن تأييده لتطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، ثم أكّد التزامه بالمفاوضات طريقًا لتسوية الصراع، ودعا إلى وقف كل أعمال العنف، والتزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بعدم اتخاذ خطوات منفردة وذلك خلال مؤتمر شرم الشيخ في أكتوبر عام ٢٠٠٠.

وتتمثل الخطوة الأهم في عهد "كلينتون" في عقد مؤتمر كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، بحضور الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك". وبعد خمسة أشهر، طرح الرئيس الأمريكي على الجانبين ما عُرف بمشروع أو مقترحات كلينتون للسلام التي كانت قريبة جدًا من تحقيق اتفاق بين الجانبين، خاصة وأنها عالجت الكثير من القضايا. فأقرّت بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية بصرف النظر عن أن المقترحات قد أكدت على الأمن الإسرائيلي، وضرورة ألا يتأثر بإقامة تلك الدولة، ومن ثم كان الاقتراح أن تكون الدولة منزوعة السلاح، كما أدخلت مبدأ تبادل الأراضي، فالدولة الفلسطينية ستقام على ٩٤ إلى ٩٦٪ من أراضي الضفة وغزة. والغرض الأساسي من ذلك المبدأ كان إيجاد فرصة للتعامل مع المستوطنات من خلال تجميعها وحمايتها، فموقف "كلينتون" كان منحازًا تمامًا للرؤية الإسرائيلية بشأن المستوطنات، واستخدم كأسلافه الفيتو للحيلولة دون صدور قرارات من مجلس الأمن تدين الاستيطان، وكذلك فيما يتعلق باعتباره القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

أما الرئيس "جورج بوش الابن" فقد تبنى موقفًا يؤكد على إقامة الدولة الفلسطينية مع احترام وجود إسرائيل وأمنها، وطرح رؤيته للسلام في المنطقة في يونيو ٢٠٠٢ التي أكّد خلالها على مبدأ حل الدولتين. ولعل أهم ما في تلك الرؤية أنها ترجمت أو أدت بعد فترة قصيرة إلى صياغة ما عُرف باسم "خارطة الطريق" التي ينتهي التفاوض خلالها في غضون ثلاث سنوات أي في عام ٢٠٠٥ بإقامة الدولة الفلسطينية. ومع تعثر خارطة الطريق نتيجة الموقف الفلسطيني، وملاحظات الطرف الإسرائيلي الأربع عشرة عليها، دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر أنابوليس في نوفمبر ٢٠٠٧ لإحياء التفاوض في مسار خارطة الطريق.

ومع مجيء الرئيس "باراك أوباما" ساد التفاؤل مرة أخرى بشأن مسار السلام، خاصة وأن "أوباما" أبدى حماسة لافتة للتعامل بجدية مع ملف التسوية، وأشاد بمبادرة السلام العربية. وخلال خطابه بجامعة القاهرة في عام ٢٠٠٩، أكد أن الولايات المتحدة ستعمل على إقامة الدولة الفلسطينية، وانتقد الاستيطان، واعتبره غير شرعي، متبنيًا حل الدولتين، ولعل ذلك ما تسبب في توتر العلاقة بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو».

لًا، يمكن القول إن الرؤساء الأمريكيين خلال ربع القرن الأخير تبنوا بشكل أو بآخر تسوية الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي انطلاقًا من مبدأ حل الدولتين، أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية، على أن يتم ذلك عبر المفاوضات بين الجانبين، وأنه لا سبيل لفرض تصور أو حل معين على الطرفين، وأن مهمة الولايات المتحدة هي الوساطة وتسهيل عملية التفاوض بين الطرفين دون أن يعني ذلك تخليًا عن الانحياز للرؤية الإسرائيلية، ومراعاة متطلبات الأمن الإسرائيلي. وهكذا ظل التفاوض جاريًا بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بصرف النظر عن وتيرته وجديته، ولكنه في الحاصل الأخير لم يؤدِّ إلى تسوية الصراع ولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية حتى طبقًا للمفهوم الأمريكي-الإسرائيلي.

ثانيًا- مرحلة ترامب (نمط أمريكي جديد لعملية السلام):

الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" الذي انتقد الكثير من قرارات وسياسات سلفه، نظر بعقلية التاجر الذي يُجيد فنّ الصفقات وتحقيق المكسب إلى مسيرة أو تعامل الرؤساء الأمريكيين مع ملف التسوية السلمية في الشرق الأوسط فاعتبرها فاشلة، كونها لم تؤدِّ إلى النتيجة التي تبنّاها هؤلاء الرؤساء، فبدا له أن تغيير نمط التعامل سيكون كفيلًا بتحقيق نتائج أفضل. ومن ثمّ بدأ بوقف مسار هؤلاء الرؤساء، وقرر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل إليها السفارة الأمريكية، ومارس ضغوطًا كبيرة على السلطة الوطنية الفلسطينية، وكلّف فريقًا برئاسة صهره "جاريد كوشنير" لإعداد خطة أمريكية للسلام "صفقة" تُعرض على الطرفين حال الانتهاء منها، وما على الطرفين سوى قبولها كاملة أو رفضها.

وعلى خلاف كل أسلافه في البيت الأبيض، فإن ترامب لا يميل إلى آلية الوساطة والتفاوض طويل الأمد، سواء مع المناوئين أو الأصدقاء، وقد صرح مرارًا بأن الإدارات الأمريكية السابقة لم تغير نهج التفاوض والتوسط في الصراعات رغم فشله (أي هذا النهج) الواضح مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، كما أوضح أيضًا أن امتناع الإدارات

عاصمة لإسرائيل، لم يُسهم كما زعمت إدارات كلينتون وبوش الابن وأوباما في حلحلة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لينتهي الأمر بجمود العملية السلمية بشكل نهائي، واندلاع الصراعات المسلحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ انتفاضة عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

وبدلًا من آلية التفاوض أو الوساطة **negotiations or mediation** يميل ترامب إلى آلية الصفقات **deals** التي تتسق مع خبراته وشخصيته كرجل أعمال، وكسياسي مستقل يشك في قدرات ونزاهة المؤسسات الحكومية بما في ذلك أجهزة الاستخبارات لحل مشكلات الحكم. ويبدو أن إيمانه بفكرة الصفقة إلى حد اعتبارها عقيدة أو أيديولوجيا، دفعته لتأليف كتاب عام ١٩٨٧ بعنوان ذي دلالة «**the art of the deal** فن الصفقة»، الذي أعاد طباعته عام ٢٠١٦ أثناء حملته للانتخابات الرئاسية. ويبدو أن الفارق بين الآليتين واضح في ذهن ترامب، فالتفاوض أو لعب دور الوسيط ينتهي بالغرق في تفاصيل لا نهائية حول نقاط غير جوهرية، تفسد أي محاولة للتوصل إلى حلول حاسمة ونهائية في أي مشكلة، كما يعيب هذه الآلية أيضًا أنها تدخل وسائل الإعلام طرفًا في العملية التفاوضية عبر التغطيات التي تقوم بها هذه الوسائل لجولات التفاوض، مما قد يتسبب في نقل تصورات مبتسرة وغير مكتملة عن مسار العملية، وينقل للرأي العام لدى طرفي الصراع صورًا عن مواقف أو تنازلات قد يبدي أحد طرفي المفاوضات استعداده لاتخاذها أو تقديمها دون ذكر السياق الذي أتت فيه هذه المواقف أو التنازلات والمقابل الذي طلبه هذا الطرف أو ذاك مقابل ذلك، مما يتسبب في تحول الرأي العام هنا إلى وسيلة ضغط على كلا الجانبين تهدد بإيقاف عملية التفاوض برمتها، أو تتسبب في مزيدٍ من التشدد من أي منهما خوفًا من التداعيات المحتملة على شرعية حكمه في الداخل. أيضًا يمكن أن تتعرض المفاوضات، خاصة في جانبها الذي يحتوي على جلسات غير علنية، إلى تسريب متعمد من جانب الأطراف كلها أو أيٍّ منها، بما في ذلك الطرف الراعي لها، إما لإطلاق بعض بالونات الاختبار ودراسة ردود الفعل على قرارات سيتم اتخاذها، وإما لإفساد المفاوضات نفسها إذا كان مسارها يمضي في اتجاه لا يحقق مصالح الجهة التي تقوم بالتسريب.

في مقابل آلية التفاوض وما يعتريها من صعوبات ومشكلات، تعتمد آلية الصفقات على الاستماع إلى الأطراف المتصارعة، واكتشاف الخطوط الحمراء لدى كل منها، للعمل على صياغة صفقة تمنح كل طرف الفرصة للقول بأنه خرج فائزًا منها بالحفاظ على خطوطه الحمراء، في الوقت الذي يتم فيه تقديم التنازلات من قبل كل الأطراف وفقًا لميزان القوى بينها، وفي نقاط لا تكسر هذه الخطوط ظاهريًّا على الأقل. وفي آلية «الصفقة» لا يمكن التفاوض حول بنودها لإلغاء أو تعديل بعضها، أو إضافة بند جديد إليها، فإما أن تقبلها وإما أن ترفضها **take it or leave it**. فالصفقة في نظر ترامب تكون عادلة عندما تتم بناء على ميزان القوى بين الطرفين المعنيين بها، ولا معنى -على سبيل المثال- للحديث عن حقوق تاريخية أو قوانين دولية أو قرارات أممية في صفقة تتم بين بلدين، فالمهم أن تعكس هذه الصفقة مستوى قوة طرفي الصفقة في اللحظة التي تتم فيها. والصفقة في رؤية ترامب باختصار تخضع لمبادئ معروفه مثل «ما تستطيع أن تأخذه بالقوة، تستطيع أن تأخذه في الصفقة من دون اضطرار لخوض الصراع على ما تريد».

وفيما يبدو، لم يكن ترامب يرغب فقط في تطبيق أسلوبه الجديد (عقد الصفقات وليس الحصول على ما يريد عبر التفاوض)، بل عمد لمعالجة مشكلات ورثها عن سلفه باراك أوباما بإلغاء اتفاقات كانت واشنطن قد وقعتها بالفعل، مثل الاتفاق النووي مع إيران الذي تم التوصل إليه عام ٢٠١٥ بعد مفاوضات مضنية بمشاركة الولايات المتحدة وخمس دول أخرى (الأربعة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا)، فيما عرف في حينها بمفاوضات (٥+١). وبعد شهر واحد من قرار الانسحاب من الاتفاقية، أعلن ترامب فرض أولى حزم العقوبات التي قرر فرضها على طهران، وفي بيان رسمي صادر عن البيت الأبيض قال ترامب: «في الوقت الذي نواصل القيام بالضغط الاقتصادي الأقصى على النظام الإيراني، لا أزال منفتحا للتوصل إلى «صفقة» أكثر شمولية، التي من شأنها أن تغطي طيفًا واسعًا من إجراءات النظام الضارة، بما في ذلك برنامجه الصاروخي ودعم الإرهاب».

ورغم ذلك، يمكن القول إن أسلوب العمل عبر عقد «الصفقات» لا ينفي التفاوض كلية، ولكنه يجعله (أي التفاوض) وسيلة استكشافية للخطوط الحمراء لدى طرفي الصفقة، والتي لا يمكن تخطيها إذا ما أريد للصفقة أن تنجح. وهذه المفاوضات ينبغي أن تتم في أضيق الحدود، ولا يعمل عليها فريق كبير ضمانًا للسرية، التي تحول الصفقة -في جانب منها- لمفاجأة تربك الأطراف الأخرى البعيدة التي كان بوسعها إفسادها قبل ظهورها كما كان يحدث في آلية التفاوض العلني. ومن ثم حرص الرئيس ترامب على صياغتها بعيدًا عن أعين الجميع، بما في ذلك بعض أهم مؤسسات الحكم المنوط بها تقليديًّا التعامل مع القضايا التي تهم المصالح الأمريكية في الخارج، مثل وزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع «البنتاجون».

والواقع أن الرئيس ترامب نجح بشكل كامل في الحفاظ على سرية التدابير التي يعمل عليها لصياغة هذه الصفقة

لم تزد هذه الدائرة عن ثلاثة أشخاص تولوا أمر أجراء الاتصالات مع الفلسطينيين والإسرائيليين وقادة الدول التي من المفترض أنها ستقوم بدور بارز في تمرير الصفقة. وقد ضمت تلك الدائرة كلًا من:

١- جاريد كوشنير: وهو مستشار الرئيس ترامب، وزوج ابنته إيفانكا، ولعب دورًا رئيسيًا في الحملة الانتخابية لترامب، وخلفيته السابقة هي مجال العقارات. وهو يهودي أرثوذكسي، وعائلته ترتبط بصداقة قوية وقديمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

٢- جيسون جرينبلات: ويعمل مستشار ترامب للشئون الإسرائيلية، والممثل الخاص للرئيس للمفاوضات الدولية. وخلفيته قانونيه، وهو أيضًا يهودي أرثوذكسي، وتلقى تعليمًا دينيًا قبل أن يدرس القانون بجامعة نيويورك، وعمل محاميًا في مجال العقارات، وهو يرتبط بصلات قوية باللوبي المؤيد لإسرائيل.

٣- ديفيد فريدمان: وهو حاليًا سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، وعمل سابقًا محامي إفلاس أمريكيًا. كما شغل منصب مستشار ترامب خلال حملته الرئاسية. وهو أيضًا يهودي محافظ، وعلى علاقة شخصية قوية بالرئيس ترامب.

وبصفة عامة، يمكن القول إن هناك العديد من الأفكار التي يشترك هذا الفريق في الإيمان بها بالنسبة لعملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وأهمها ما يلي:

- لا يمكن فرض حل على إسرائيل، أو ممارسة ضغوط عليها للقبول بحل ما. ودور الولايات المتحدة فقط هو تقديم مقترحات يمكن التفاوض بشأنها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

- لا يجب بالضرورة توافر سابق الخبرة أو المعلومات الغزيرة بخصوص القضية الفلسطينية لدى الفريق الذي يقوم بإعداد مبادرة السلام، (فريق كوشنير)، خاصة وأن أصحاب الخبرة والمعلومات قد فشلوا من قبل في تبني مبادرات سلام ناجحة.

- أن الأفكار والأساليب السابقة في التعامل مع عملية السلام، والتي مارستها الإدارات الأمريكية السابقة قد فشلت، ولا بد من تبني أساليب وأفكار جديدة للتعامل مع عملية التسوية.

- من الأفكار الجديدة التي يطرحها الفريق هو أن يكون هناك مساران لعملية السلام، أحدهما اقتصادي والآخر سياسي، مع البدء بالمسار الاقتصادي، أي يكون الاقتصاد هو الحصان الذي يسبق العربة (أو المسار السياسي).

- التفاوض حول القضية الفلسطينية سوف يشبه التفاوض بشأن الصفقات التجارية والعقارية، بمعنى أنه سيرتبط بحوافز مالية، وسيتم عبر عدة مراحل، أو كما يقول جيسون جرينبلات: «إذا أخرجت الجزء العاطفي والجزء التاريخي من المسألة، فهي صفقة تجارية»، «سيتم التفاوض على الأرض، وسيتم التفاوض على حقوق المياه، وسيتم التفاوض على القضايا الأمنية. لذلك عليك أن تقول لهم اسمع، نود أن نناقش هاتين المسألتين في هذا التوقيت، وبعد ذلك ستحصل على الشيك».

- أن القيادات الفلسطينية الحالية والسابقة فشلت في تحقيق السلام، ولا يجب التعويل على هذه القيادات كشريك للسلام. ويمكن في المقابل خلق إطار إقليمي أوسع للتفاوض حول القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا الإقليمية، وبحيث لا يملك الفلسطينيون حق الفيتو على هذه التسوية. أو بعبارة أخرى، وكما يذكر دينس روس (المسئول الأمريكي السابق عن عملية السلام) فإن الهدف هو العودة بالقضية الفلسطينية إلى مرحلة ما قبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل معترف به للفلسطينيين وقبل قيام السلطة الفلسطينية، حيث كان العرب هم المسئولون عن القضية الفلسطينية. وقد أعلن جاريد كوشنير أن واشنطن ستمضي قدمًا في خطة سلام في الشرق الأوسط مع أو بدون الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ووجه كوشنير خطابه مباشرة إلى الشعب الفلسطيني واتهم قياداته بأنها تعيش في الماضي، وذكر: «أتساءل عن مدى قدرة الرئيس عباس على التوصل إلى اتفاق. لديه نقاط حديث لم تتغير خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية». وأضاف مناشدًا الشعب الفلسطيني «لا تدع قيادتك ترفض خطة لم يروها».

- يرى الفريق أن الضغوط والعقوبات المالية هي الكفيلة بإحضار الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات.

- يؤمن الفريق بالفصل بين القضية الفلسطينية وتطور العلاقات العربية الإسرائيلية، بمعنى إتاحة الفرصة للتطبيع العربي الإسرائيلي والاتصالات بين الطرفين دون أن يكون هناك حق فيتو للفلسطينيين على هذا الأمر، طالما أن هناك مساحة توافق بين إسرائيل ودول عربية بشأن قضايا أخرى مثل مواجهة إيران. وهذه الفكرة تم تطبيقها في مؤتمر وارسو الذي عقد في فبراير الماضي حول السلام والأمن في الشرق الأوسط، وشهد حضورًا عربيًا وإسرائيليًا وحوارات مشتركة بين الطرفين. وقتها قاطعت السلطة الفلسطينية المؤتمر، وأعلنت أنها لم

تفوض أحدًا للحديث باسم فلسطين، وحثت الدول العربية على عدم المشاركة فيه، ولكن ذلك لم يوقف دوران عجلة المؤتمر، كما سيحدث في مؤتمر المنامة. ويرتبط بما سبق رغبة أمريكية في أن تصبح القضية الإيرانية وليس الفلسطينية هي القضية الرئيسية بالمنطقة.

- لا يستبعد الفريق حل الدولتين تمامًا، طالما تم التوصل إليه من قبل الأطراف نفسها وليس من قبل هيئة خارجية مثل الأمم المتحدة أو ضغوط وسيط دولي.

- يعتقد الفريق أن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية جزء أساسي من المشكلة أو أنها غير قانونية، ويعارض فرض حظر على نشاط البناء في الضفة الغربية والقدس الشرقية، خاصة تلك الأماكن التي ستكون جزءًا من اتفاقية مستقبلية تتضمن تبادل الأراضي.

- ولا يرفض بعض أعضاء الفريق مثل السفير فريدمان فكرة الدولة ثنائية القومية، ويرى أنها لن تكون مأساة لأن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية مبالغ فيه إلى حد كبير، وأنهم لا يشكلون تهديدًا للأغلبية اليهودية. ويرى أن من حق إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية، إن لم يكن كلها.

- بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، يؤمن الفريق بتفكيك الأونروا، وهي المنظمة التي تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، ويدعي أن عدد اللاجئين المعترف بهم من قبل الأونروا مبالغ فيه إلى حد كبير، وأن حق العودة للاجئين وذريتهم إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ هو خارج طاولة المفاوضات.

- بالنسبة للقدس، يؤمن الفريق بحق إسرائيل التاريخي والديني بالمدينة، ولا يؤمن بنفس الحقوق بالنسبة للفلسطينيين، وبالرغم من الحديث عن أن حدود القدس النهائية ومسائل السيادة تخضع للتفاوض، إلا أنه يرى أن حق إسرائيل في المدينة مقدس ولا جدال بشأنه، في حين أن حق الفلسطينيين بالمدينة هو أمر دنيوي وقابل للتفاوض.

٤- سياسة الصفقات.. وفرص إحلال السلام:

على الرغم من تصور البعض أن القرارات التي اتخذها ترامب والتي كانت تمس بشكل مباشر الفلسطينيين، بداية من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومرورًا بقرار إغلاق المفوضية التابعة للسلطة الفلسطينية في نيويورك، وانتهاء بوقف الدعم الأمريكي لبرنامج الأونروا؛ تشي بأنه لا توجد صفقة من الأساس وإلا ما كان ترامب اتخذ مثل هذه القرارات التي ستعني حتمًا عدم قدرة أي زعيم فلسطيني على توقيع صفقة تسقط أهم قضيتين في تاريخ الكفاح الفلسطيني عبر أجيال، وهما اللاجئون والقدس؛ إلا أن تلك القرارات في الحقيقة كانت تمهيدًا ضروريًا للصفقة المنتظرة يتجاوب مع إيمان ترامب بأن الصفقات في عالم السياسة وفي العلاقات بين الدول لا علاقة لها بالتاريخ أو الثقافة أو الشرعية القانونية، سواء أمريكية أو دولية، بل تبنى على حجم قوة كل طرف من الأطراف الداخلة في عقد الصفقة. بهذا المعنى توخي ترامب من قراراته الثلاثة تقويض المرجعيات التي يستند إليها الفلسطينيون والتي أفشلت مفاوضاتهم مع إسرائيل وحالت دون تحقيق السلام، فقرار حجب المساهمة الأمريكية في ميزانية الأونروا سعى بالأساس إلى تصفية القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩، وإلى منع الفلسطينيين من الحديث عن حق العودة اعتمادًا على بيانات الأونروا التي تدرج أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في قوائمها كلاجئين ينطبق عليهم هذا القرار، والهدف النهائي لترامب هو أن ينصاع الفلسطينيون لتفسيره الخاص للقرار الأممي، وأن ينسوا تمامًا بيانات الأونروا وأرقامها عن أعداد اللاجئين، إذا ما كانوا على استعداد فعلي لعقد الصفقة التي تنهي الصراع مع إسرائيل إلى الأبد.

أما قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فقد استهدف تصفية مرجعية أخرى من المرجعيات التي يعتقد الفلسطينيون أنها تساند حقوقهم، وهي مرجعية السياسات الأمريكية السابقة. فقد ظل الفلسطينيون يعتبرون اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني والسماح لهم عام ١٩٩٤ بافتتاح مكتب للمنظمة في واشنطن، أنه مكسب كبير يجب الحفاظ عليه، وفي أسوأ الأوضاع لم تذهب إدارة الرئيس (جورج بوش الابن) إلى إغلاق مكتب المنظمة في أشد فترات الضغوط الإسرائيلية وضغوط اللوبي اليهودي الأمريكي لاتخاذ هذا الإجراء في ديسمبر عام ٢٠٠٢ (ذروة المواجهات المسلحة بين الجانبين في انتفاضة الأقصى)، ورغم أن الرئيس بوش عاقب الفلسطينيين في حينها بتخفيض أعداد المكتب التمثيلي للمنظمة، إلا أن الرئيس أوباما عاد في يوليو ٢٠١٠ وسمح برفع مستوى تمثيل بعثة المنظمة ليصبح «مفوضية» وهو مستوى بروتوكولي أعلى من سابقه الذي كان في عهد إدارة كلينتون.

باختصار، يبدو أن الرئيس "ترامب" استفاد من فكرة الرئيس "جورج بوش الأب" الذى تعامل مع الصراع باعتباره لال مؤتمر دولي

شاركت فيه الأطراف المعنية بالصراع في الإقليم، فقرر الاستغناء عن البعد الدولي، واستبدله بالبعد الإقليمي بأن تشارك دول الإقليم في تحمل تكلفة الصفقة وتهيئة الظروف لقبولها من قبل الطرفين، واستفاد أيضًا من فكرة الرئيس "كلينتون" بأن تسوية الصراع أكبر من أن تُترك لتفاوض الطرفين مباشرة، ففعل كما فعل "كلينتون" بأن يتقدم هو بمقترح متكامل للرؤية الأمريكية لتسوية الصراع.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق: هل تُهيّئ العناصر الجديدة في مشروع "ترامب" (من قبيل إدخال القوى الإقليمية كطرف في المشروع، والتلويح بالعقوبات حال رفض المشروع، والغلاف الاقتصادي) له فرصة أفضل من المشروعات السابقة التي تبناها الرؤساء الأمريكيون أو تلك التي شهدها مسار التسوية خلال ربع القرن الماضي؟ أم إن مفاهيم التجارة وأسلوب الصفقات لا يمكن أن يكون فاعلاً في تسوية صراع على درجة من التعقيد لم تعرفه الكثير من الصراعات. فالرئيس "كارتر" (العراب) أكد في ٢٤ أبريل ٢٠١٩ أن اعتراف "ترامب" (التاجر) بالقدس عاصمة لإسرائيل قد دمر كل الفرص للتوصل لاتفاق سلام في الشرق الأوسط. أما دينيس روس، الذي لعب دورًا رئيسيًّا في رسم معالم الدور الأمريكي في عملية السلام بالشرق الأوسط لأكثر من ١٢ عامًا، حيث كان المبعوث الأمريكي الخاص لعملية السلام في شئون الشرق الأوسط في عهد الرئيسين جورج بوش وبيل كلينتون، فاستبعد في يناير ٢٠١٩ أن تنجح صفقة القرن في تحقيق التسوية النهائية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مؤكدًا أن الحل النهائي يكمن في حل الدولتين، كما أكد أن ضعف احتمالات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يرجع إلى عدم ثقة أي طرف بالآخر، وانشغال الدول الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط بمواجهة الخطر الإيراني ومكافحة الإرهاب.

٥- التحديات المثارة أمام صفقة القرن:

هناك مجموعة من التحديات المثارة أمام إمكانية وضع الصفقة موضع التنفيذ، أهمها ما يلي:

الموقف الفلسطيني الرافض بشدة للصفقة وأي من مراحلها وهو الساحة الرئيسية التي ستشهد تنفيذ الصفقة، كما أن الأمر قد يتطور إلى حد قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة ستكون أكثر عنفًا.

الموقف العربي الذي لا يزال متمسكًا بالثوابت الفلسطينية، ومن الصعب على أية زعامة عربية تقديم أية تنازلات، وخاصة بالنسبة لقضية القدس، مع عدم استبعادنا إمكانية تقديم الجانب العربي مرونة في بعض الأمور الشكلية دون الجوهرية.

إمكانية تعرض المصالح الأمريكية والإسرائيلية والخليجية لعمليات مضادة، سواء في المنطقة أو خارجها، مما قد يدفع واشنطن إلى إعادة النظر في طرح الصفقة، وقد تتجه إلى تجميدها دون إلغائها طبقًا لحجم وتأثير هذه العمليات.

إثارة الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة في الائتلاف الإسرائيلي الجديد لمشكلات ترفض بمقتضاها الصفقة ومن ثم تعيق إمكانية قبول إسرائيل لها بالشكل الذي ترغب فيه واشنطن.

عدم قدرة الولايات المتحدة على توفير الدعم المادي من الدول الخليجية والجهات المانحة الذي سوف تستند عليه

- محددات حاكمة:

يرتكز الموقف المصري من الصفقة على عدة محددات أساسية يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

- أن تحقيق المصالح المصرية يُعد الهدف الأسمى الذي ترتكز عليه أية تحركات مصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

- مدى إمكانية تحقيق توازن بين الصفقة، لا سيما في جوانبها السلبية، وبين الموقف المصري التاريخي المؤيد للحقوق الفلسطينية المشروعة والمطالب دومًا بضرورة تطبيق مقررات الشرعية الدولية.

- حتمية التنسيق المتواصل في كل هذه الخطوات مع الدول العربية الرئيسية (السعودية – الإمارات – الأردن) وكذا مع السلطة الفلسطينية حتى يكون هناك موقف عربي موحد تعبر عنه القوى الرئيسية في المنطقة.

- أهمية الأخذ في الاعتبار ألا تصل العلاقات المصرية الأمريكية في أي مرحلة إلى حالة التصادم أو الخلاف غير القابل للحل، وهو ما يفرض على مصر ضرورة الحفاظ على قنوات التواصل مع الولايات المتحدة على مستويات ً ا، أمنيًّا، عسكريًّا، اقتصاديًّا).

ومن هذا المنطلق تأتي سياسة مصر تجاه صفقة القرن وما ينتج عنها من مراحل كما يلي:

- عدم التعرض مباشرة لصفقة القرن بالرفض أو التأييد حتى يتم طرحها رسميًّا.

- إدماج أية مواقف مصرية تجاه الصفقة في إطار الموقف العربي الجماعي حتى لا يكون موقفًا منفردًا.

- المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية التي تدعو إليها واشنطن في إطار الصفقة، على غرار «مؤتمر المنامة»، مع تقييم نتائج المؤتمر بعد الانتهاء من أعماله لتحديد شكل الخطوة المصرية المقبلة ودون الالتزام بأية قرارت سلبية قد تصدر عنه.

- مواصلة التأكيد على الموقف المصري المؤيد لتسوية القضية الفلسطينية طبقًا لمقررات الشرعية الدولية.

- التنسيق المتواصل مع السلطة الفلسطينية أسوة بما يتم مع الدول العربية، خاصة وأن الفلسطينيين على قناعة تامة بأن مصر هي الدولة الرئيسية التي يمكن أن تمنح صفقة القرن الشرعية أو تكون حائط الصد لمنع تنفيذها ما دامت لا تتفق مع المتطلبات الفلسطينية.

٢- سيناء وصفقة القرن:

ترفض مصر تمامًا التنازل عن أية مساحة ولو ضئيلة من سيناء. ومع أن المسئولين الأمريكيين قد حرصوا على تأكيد أن سيناء خارج صفقة القرن، إلا أن الرئيس عبدالفتاح السيسي حرص باستمرار وفي أكثر من مناسبة على النفي المطلق لكل ما يتردد حول هذا الموضوع، مؤكدًا أنه لا تفريط في أي حبة رمل من سيناء، وأن مصر أنفقت ٤٠٠ مليار جنيه لتنمية سيناء وليس للتفريط في أي شبر منها، كما سبق أن اعتبر أن صفقة القرن نفسها هي تعبير إعلامي.

ومما لا شك فيه، فإن التحرك في إطار منظومة التنمية المصرية التي تشهدها حاليًّا منطقة شمال سيناء، والاتجاه لتنفيذ مشروعات اقتصادية في شمال سيناء أو إقامة مناطق حرة أو مناطق عمل مشتركة؛ يدفع باتجاه الاستعداد والتعامل ببراجماتية مع المفهوم الشامل لمبدأ السلام الاقتصادي الذي تستند عليه الصفقة، وكذا مدى ما يمكن

هناك عدة اعتبارات لا بد أن تحكم التعامل مع فكرة السلام الاقتصادي والمشروعات الاقتصادية المزمع إقامتها في سيناء، وهي:

- أنه لا مانع من حيث المبدأ من التعامل بإيجابية مع مثل هذه الأفكار الاقتصادية ما دامت تحقق المصلحة المصرية في الأساس.

- يجب أن يطبق على هذه المناطق الحرة أو أيًّا كانت تسمياتها نفس القوانين المصرية التي تطبق على أية مناطق حرة أقامتها مصر على ربوعها حتى لا نمنح المشروعات المقامة في شمال سيناء أية مزايا تفضيلية عن أية مناطق أخرى.

- عدم المساس بالسيادة المصرية في إطار هذه المناطق تحت أية تسميات أو مبررات، وهذا الأمر يعد خطًّا أحمر لا

- مراعاة أن يتم تنفيذ هذه الأفكار في مرحلة تكون فيها السلطة الفلسطينية الشرعية قد عادت إلى غزة حتى لا يبدو الأمر وكأنه تعامل مع حركة حماس في مثل هذه القضايا الاستراتيجية.

- أن تنفيذ مثل هذه المشروعات قد يكون رسالة جيدة للولايات المتحدة بأن مصر على استعداد للتجاوب مع بعض متطلبات صفقة القرن ما دامت هذه المشروعات تخضع للضوابط وللقوانين المصرية.

- ألا تمس هذه المشروعات مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في مصر، فتلك قضية أخرى تخضع لحسابات الأمن القومي المصري، ولا بد من التفكير فيها بموضوعية واتخاذ القرارات فيها بناء على دراسة مستفيضة لوضع الفلسطينيين المقيمين في مصر. وقد يكون موضوع منح الجنسية مقابل الاستثمار أحد المخارج، ولكن أيضًا يجب أن تخضع لحسابات دقيقة حتى لا تبدو وكأنها تجاوب مع فكرة التوطين.

- مصر وقطاع غزة:

وفي السياق نفسه وحتى نرى طبيعة التطورات القادمة المرتبطة بصفقة القرن علينا:

- مواصلة التحرك من أجل إنهاء أو الحد من التهديدات والمخاطر القادمة لمصر من قطاع غزة، واستمرار الجهد الدؤوب الذي تقوم به القوات المسلحة لتأمين الحدود مع القطاع. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على:

- استمرار العلاقة مع حماس في الإطار الذي يحول بينها وبين أن تكون مهدّدًا للأمن القومي المصري وخاصة عمليات تهريب الأفراد والسلاح.

- مواصلة جهود الحفاظ على التهدئة بين غزة وإسرائيل منعًا لانفجار الأوضاع الأمنية التي لا بد أن تؤثر على استقرار الأوضاع في سيناء.

- مراعاة عدم وصول الأوضاع الاقتصادية في غزة إلى مرحلة تدفع المواطن الفلسطيني إلى البحث عن بدائل من بينها اقتحام الحدود المصرية كما حدث من قبل.

- استمرار التحرك في ملف المصالحة الفلسطينية حتى لو كان ذلك يتم في إطار إدارة ملف المصالحة وليس التوصل إلى حل لهذا الانقسام الذي دخل عامه الثاني عشر.

- التنسيق مع السلطة الفلسطينية في كافة الأمور الضرورية للتحرك المصري تجاه قطاع غزة حتى لا يبدو الأمر وكأننا نتعامل مع غزة بمعزل عن سلطة الرئيس أبو مازن.

- التصدي لأية مشروعات يطرحها أي طرف تهدف إلى فصل القطاع عن الضفة الغربية تمهيدًا لإقامة دويلة أو إمارة غزة ذات الحكم الحمساوي الإخواني الذي سيكون خطرًا على مصر.

- من المهم عدم إبداء أية تصريحات رافضة أو مؤيدة للخطة الاقتصادية، على أن يكون الموقف المعلن هو أن مصر ستدرس الخطة بعناية بعد انتهاء أعمال المؤتمر، وسيتم تقييم الموقف في حينه، خاصة وأن الأمر حتى الآن لا يتعدى مجرد مشروعات نظرية ووعود، من المؤكد أنها ستختلف على أرض الواقع.

- تشكيل لجنة عمل لدراسة ما يخص مصر من مشروعات اقتصادية ومدى جدواها، وإمكانية تنفيذها حتى تكون

خامساً: مرفقات أساسية

خريطة الضفة الغربية

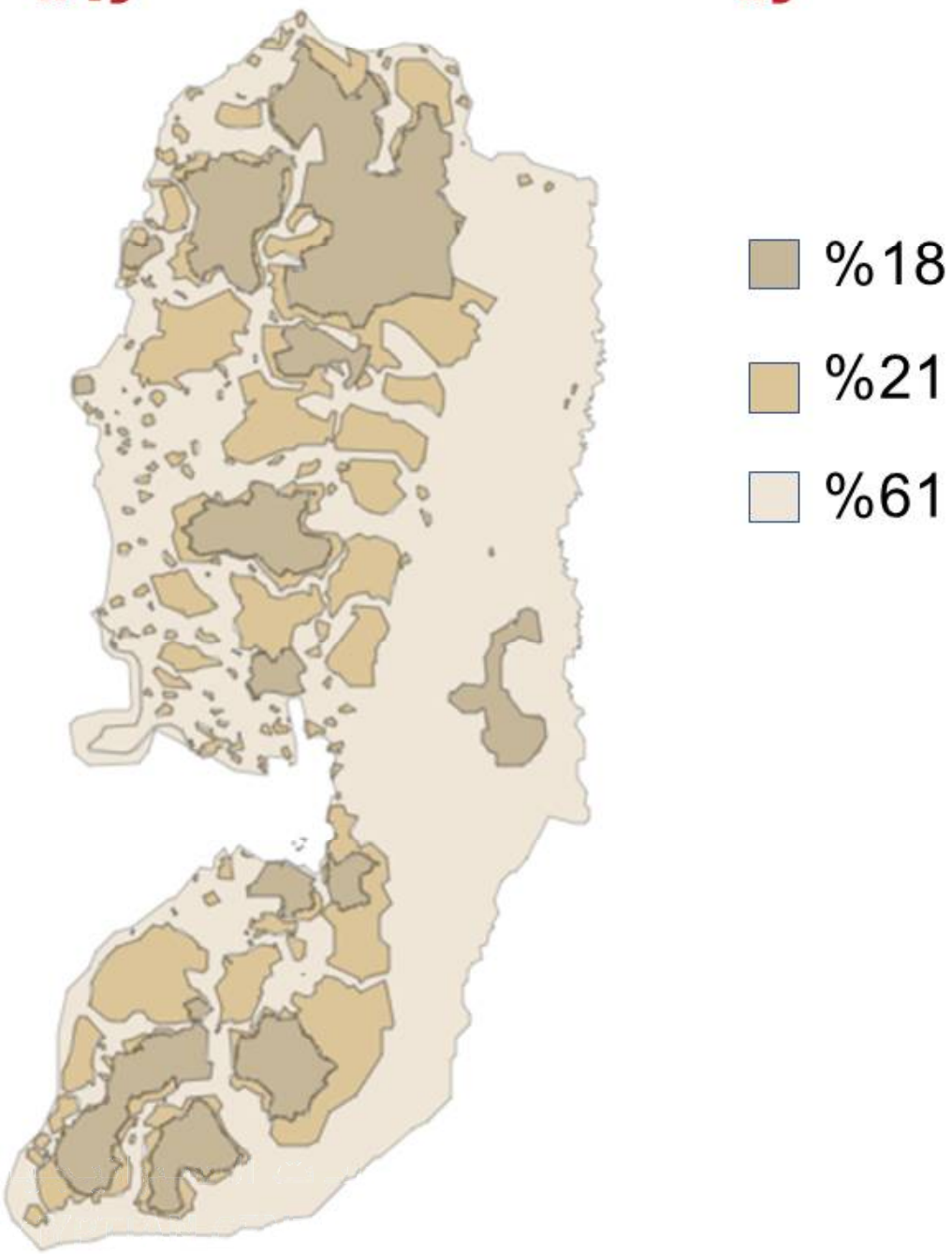

المنطقة أ – تخضع للسلطة **الفلسطينية** إدارياً وأمنياً.

المنطقة ب- إدارة تنسيقية بين **إسرائيل والسلطة الفلسطينية**.

المنطقة جـ- تخضع **لإسرائيل** إدارياً وأمنياً.

مساحة غور الأردن 30% من مساحة الضفة الغربية.

التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية

نحو 16 تكتل

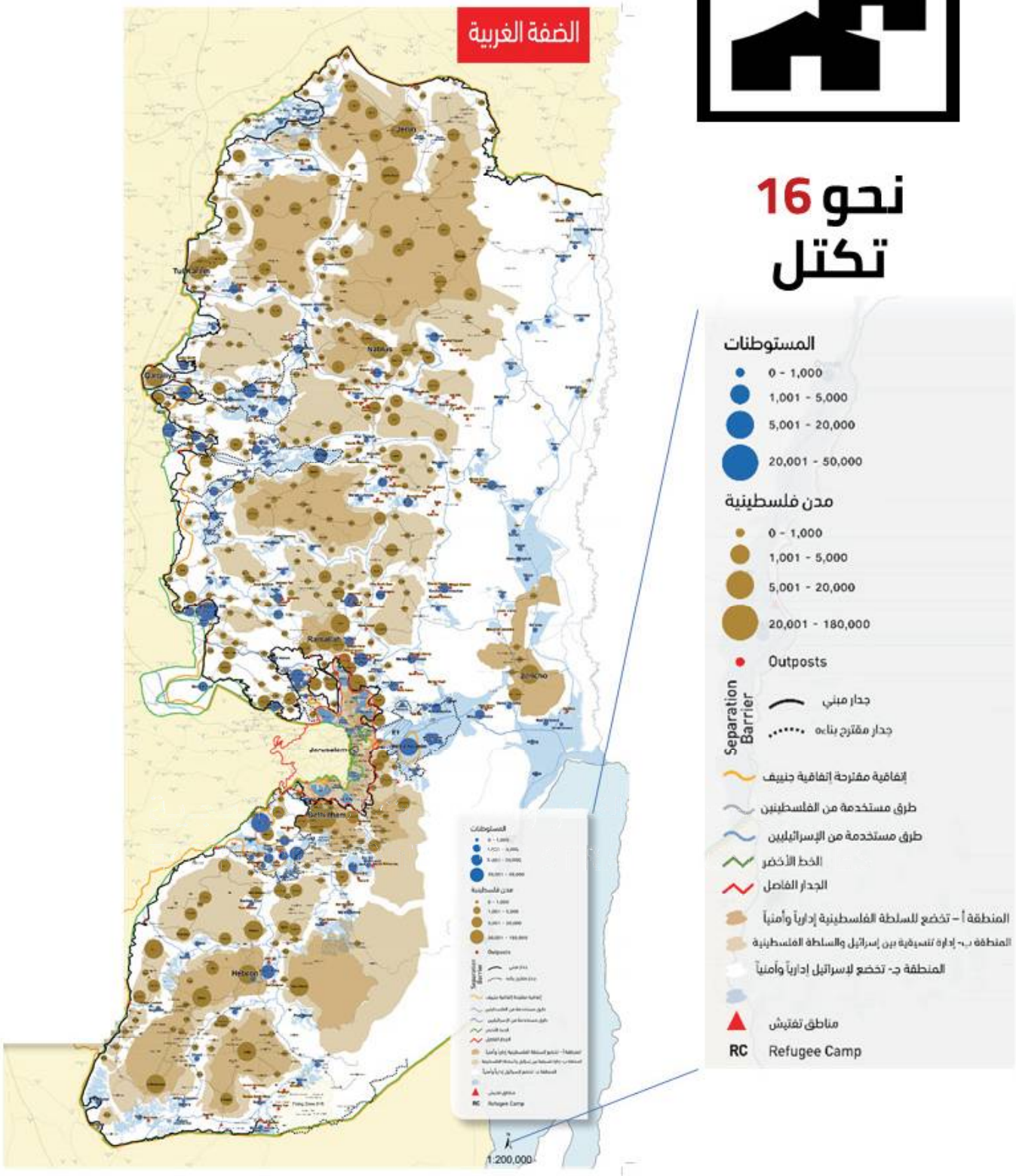

أهم التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية

جوش عتسيون

معاليه أدوميم

آرئيل

كريات أربع

معطيات المشهد الاقتصادي الفلسطيني (2018)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

13.8 مليار دولار

معدل النمو

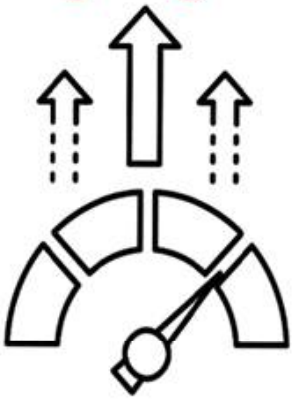

%0.1

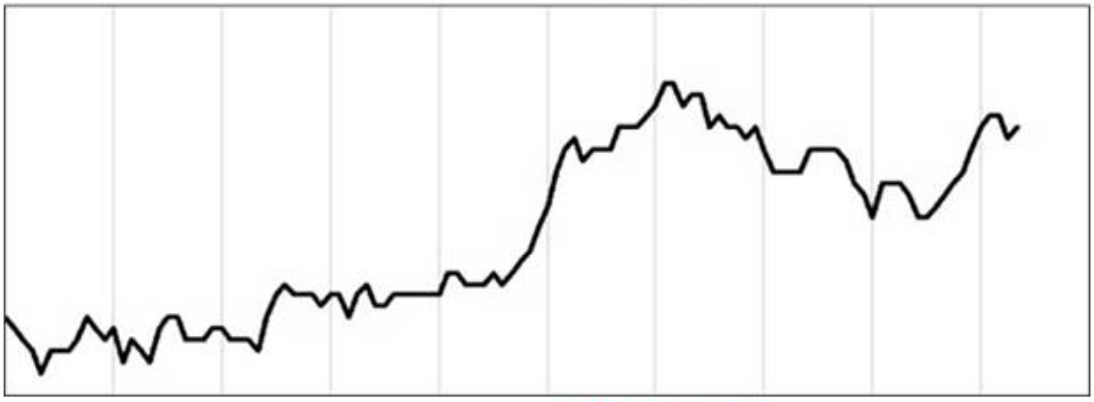

عجز الموازنة

%7

معدل البطالة

%52 %31

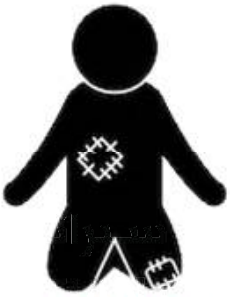

خط الفقر

%53 %24

مدينة أبو ديس الفلسطينية

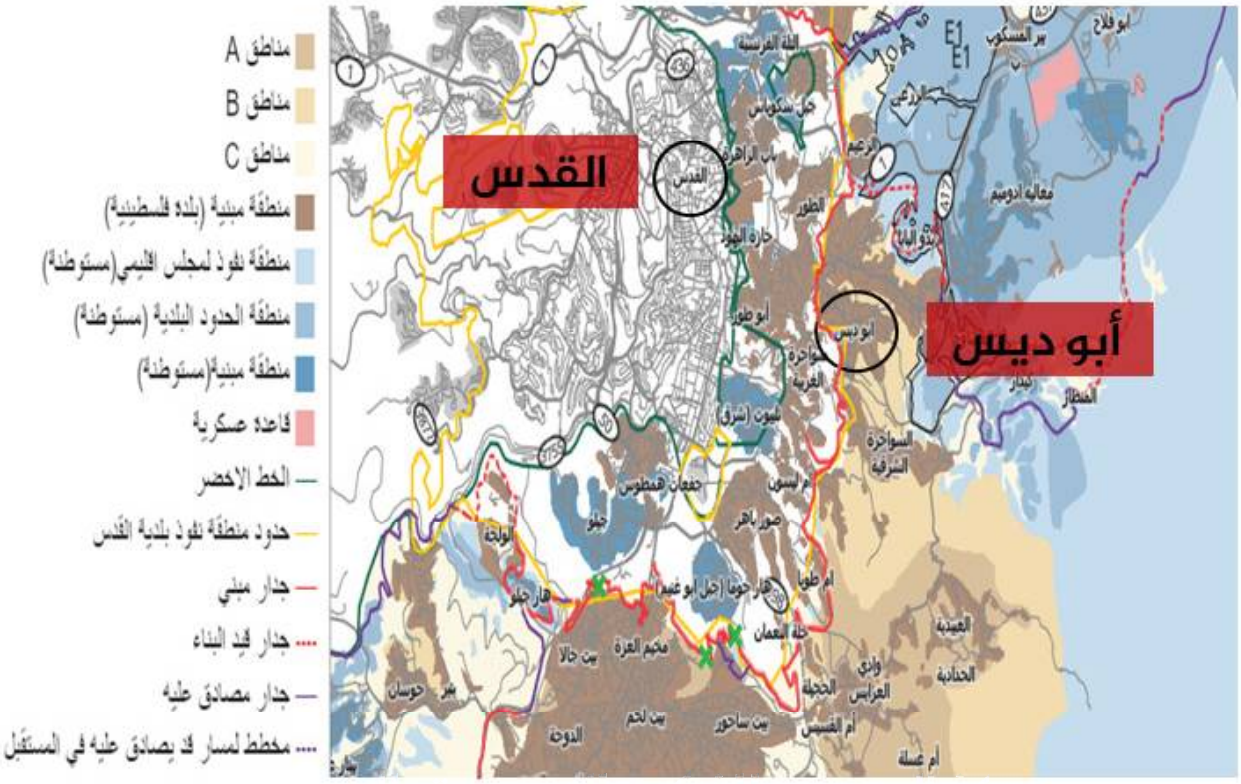

وضع اللاجئين الفلسطينيين

بلغت نسبة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية في العام 2018 ما نسبته 17% مقابل 25% في قطاع غزة.

6 مليون لاجئ في العالم

الدولة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	لبنان	سوريا
عدد اللاجئين	800000	1400000	2275589	463664	432048
عدد المخيمات	19	8	10	12	11

نصيب الدول العربية والضفة الغربية وغزة التمويلي من صفقة القرن

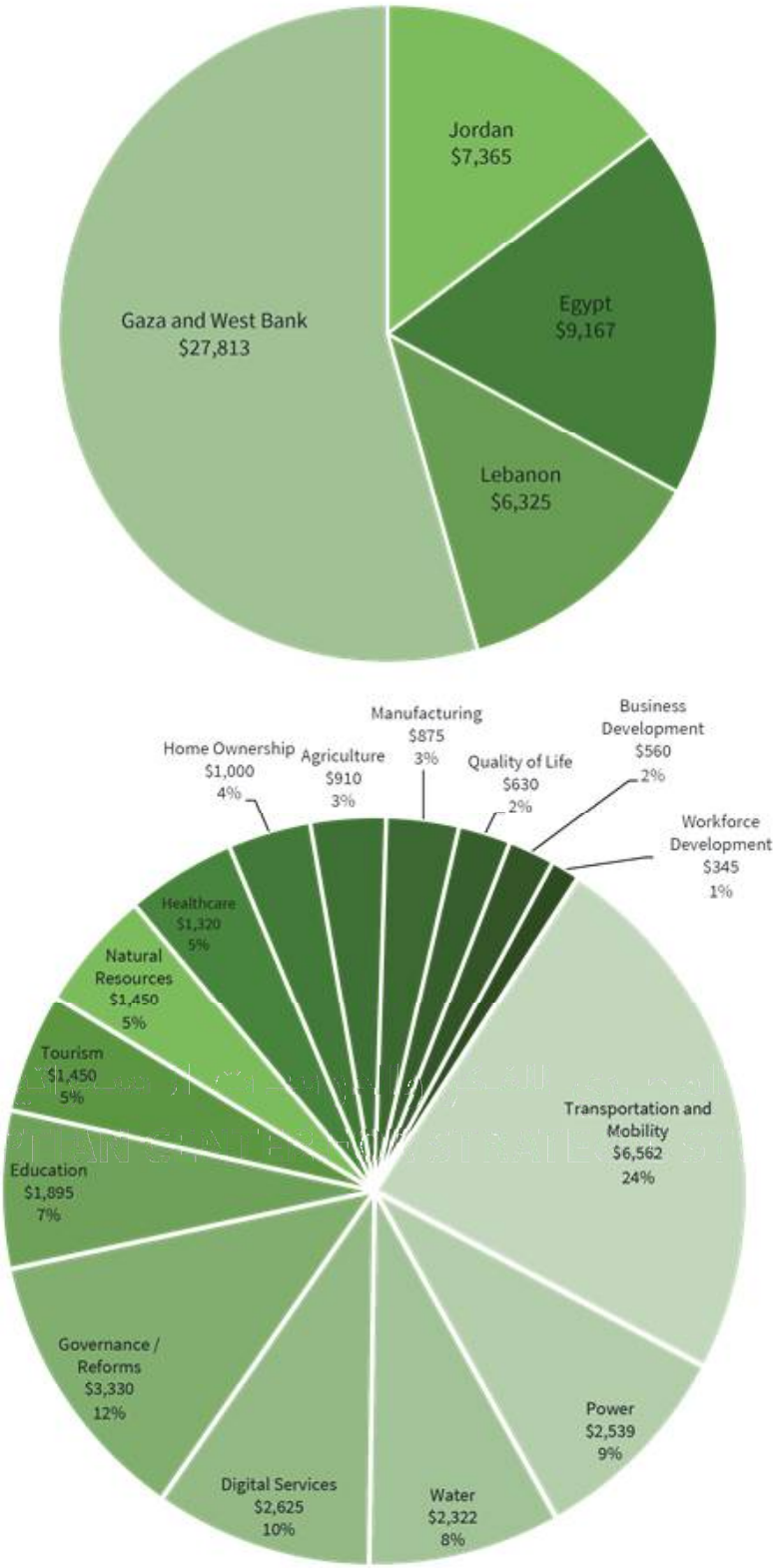

الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية

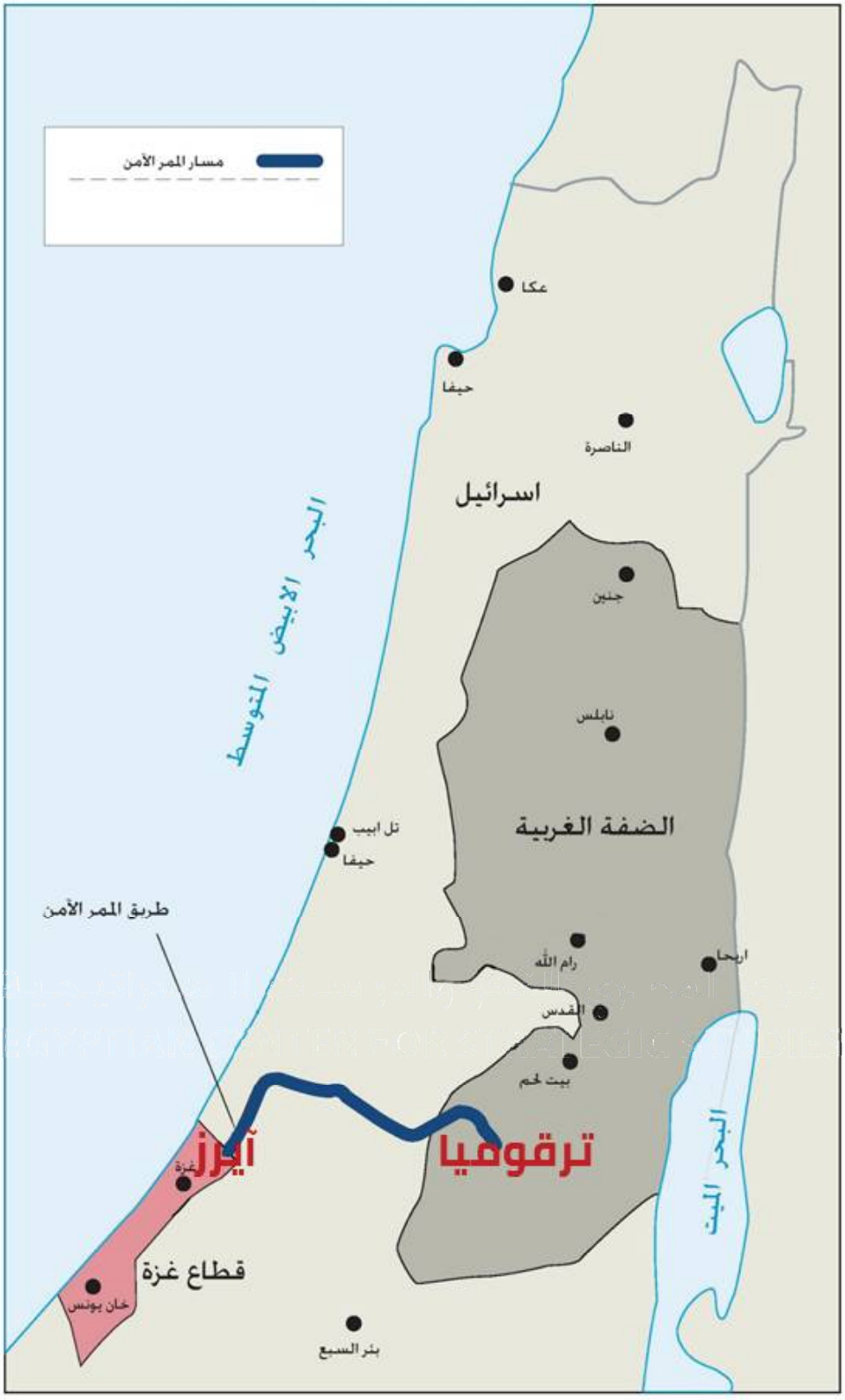

www.ecsstudies.com
\ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

١٠٠ شارع الميرغني - مصر الجديدة –القاهرة

تليفون: ٢٢٦٩٠٥٨٦١ -٢٢٦٩٠٥٨٦٢-٢٢٦٩٠٥٨٦٣

E-mail: info@ecsstudies.com

www.ecsstudies.com